

وفي حالة ما اذا لم يمكن هنالك تفكير
بذلك ارجو ان اضع امام المجلس الكريم الامر
التالي : -

لقد وضع المشروع فيما يتعلق بالمحاكمات
الجناية ضمانات هامة للمتهم فجعله يحاكم امام
محكمة بداية يستأنف قرارها لمحكمة استئناف ومن
ثم يميز لمحكمة التمييز اما الان فقد استحدثت
محكمة للجنايات الكبرى وقد حرم قانونها المتهم
قانونا المتهم درجة من درجات المحاكمة وكذلك
بالنسبة للمحاكم العرفية فات قرارها لاستئناف
ولا تميز المواطن يشكو من ذلك .

ومع تقديرني لكفاءة ونزاهة قضاة المحاكم
فان جل من لا يسهو ولا يخطئ واقول انه ليس
من الاجدر ان نقي للمحاكم النظامية صلاحيتها

او على الاقل النص على استئناف قرارات المحاكم
العرفية لمحكمة استئنافية تنشأ خصيصا لذلك او
تميز امام محكمة التمييز .

ان في اتخاذ مثل هذا القرار تأكيد لحق
المواطن في الشهور بالثقة والاطمئنان هذا وانني
ارجو الا يؤخذ فيما اثرته انتفاص لكرامة هؤلاء
الاخوان القضاة وطعن في كفاءتهم ونزاهتهم بل
انني اجلهم واقدرهم ولكن المصلحة العامة تقضي
بان تؤخذ هذه الامور بعين الاعتبار .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »
كمال الدجاني

عضو المجلس الوطني الاستشاري

١٩٧٨/٧/١٧ .



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الرابعة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ٢٠ شعبان ١٣٩٩ هـ. الموافق ٢٤ تموز ١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(العدد ١٤)

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة - ووفق عليه

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات :

٤

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

٤

احيل الى
اللجنة المالية

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٦٨١ المؤرخ في ١٦/٧/١٩٧٨
المتضمن احالة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الى
المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

هكذا من الأشهر

٤ — الاستماع الى رد الحكومة على مناقشة السادة الاعضاء
لسياسة الحكومة الداخلية .

٥ — انتخاب لجنة لصياغة توصيات المجلس حول المناقشات
التي جرت : (وافق المجلس على انتخاب اللجنة من رؤساء
اللجان بالإضافة الى تسمية عدد من اعضاء المجلس
على ان يكون دولة رئيس المجلس رئيساً لهذه
اللجنة) .

٦ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في
الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في
١٩٧٨/٧/٢٤ برئاسة دولة السيد احمد الوزي
رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين
عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب —
الامضاء باجازة السيد شفيق زوايدة .

وحضر من الحكومة

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء وزير
الدفاع والخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير
التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة
الوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام
معالي السيد غالب بركات وزير السياحة
والاثثار .

معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة
وزير العدل .

معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة .
معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل
معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية .
معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير
المواصلات والصحة بالوكالة .

معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون
البلدية والقروية .

سيادة الشريف موار شرف وزير الثقافة
والشباب .

معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير
الصناعة والتجارة .

معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال .

معالي المهندس علي السحيات وزير النقل .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال
اليوم .

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

(موافقة على محضر الجلسة)

٢ — تلاوة الاجازات والاعتذارات

— ١ —

السيد الامين العام

معذرة مقدمة من المهندس السيد شفيق
زوايدة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

اني اعتذر من حضور جلسات المجلس
الوطني الاستشاري طيلة شهر اب لاضطراري
الى السفر خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

واتبلوا الاحترام .

المهندس : عضو المجلس الوطني
شفيق زوايدة

هكذا من أشهلي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرتي .

الجميع :

موافقون



٣ - ثلاثة الكتب الواردة

- ١ -

السيد الأمين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ش/١/٨٦٨١
المؤرخ في ١٦/٧/١٩٧٨ المتضمن احالة مشروع
القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الى المجلس
من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

مبلا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ أيمت لدولتكم
بـ ١٠٠ نسخة من القانون المعدل لقانون ضريبة

الدخل الذي تنوي الحكومة اصداره ككتابون
مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو عرضه على
مجلسكم الموقر لابداء الرأي فيه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة

المالية ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

٤ - الاستماع الى رد الحكومة الموقرة
على مناقشات السادة الاعضاء لسياسة الحكومة
الداخلية .

دولة رئيس المجلس

ليقتضد دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء

أريد ان اذكر بانه اضطررنا الى ذكر
كثير من التفاصيل في رد الحكومة ، وهذه
التفاصيل لم تذكر لولا انها لم تثر من قبل الاخوة
الاعضاء فاذا كان هناك تفصيل او تطويل، فانها
محاولة للرد على النقاط التي اثيرت بالجلسات
الثلاثة السابقة ولم يكن لدينا خيار للاختصار
ونحن معذورون في ذلك واستمعنا لثلاث جلسات
متواصلة فنرجو صبركم في هذه الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الاخوة رئيس واعضاء المجلس الوطني
الاستشاري .



على اعتداد ميزان العقل والمنطق والواقع في
تقييم الامور من اجل صالح المواطن على صعيد
بلدنا من ناحية ، وفي سبيل تحقيق اهداف امتنا
على صعيد البناء والتعمير والتطوير من ناحية
اخرى .

ان هذه الحكومة التي تستلهم مبادئ
مسيرتها من قيادتنا الحكيمة الواعية لتؤمن
بضرورة التركيز على تكامل البناء الذاتي كعامل
اساسي من عوامل القوة الفاعلة لنا وبالتالي
لامتنا العربية على الصعيد العالمي .

ومن هذا المنطلق كان حرصها على النظر
باهتمام كبير وعناية بالغة الى الملاحظات والنقائص
والمطالب التي ابدتها واثارتها وتقدم بها اعضاء
المجلس ، وهي كلها ، في رايها تلقي في نقطة
واحدة مع الاهداف التي تعمل من اجلها الحكومة
وان اختلفت زوايا النظر ، وهو امر طبيعي
وظاهرة صحيحة .

وستقوم الحكومة اليوم بالرد على النقاط
التي برزت في كلمات السادة اعضاء المجلس
وبياناتهم ضمن اطار من الصراحة والواقع
وبنفس الروح المسؤولة والحوار المفتوح التي
اظلت اجواء المجلس في الاسباب القلائل الماضية .

المجال الاقتصادي والمالي والتقني : -

يمكن تلخيص النقاط التي اثارها السادة
اعضاء مجلسكم الموقر بما يلي :-

١ - مدى تلخيص الاهداف والمشاريع
التنموية التي تضمنتها الخطتان الثلاثية والخمسية
وبصورة خاصة معدلات نمو الدخل الحقيقية .

٢ - مدى تحقيق التوزيع العادل والمتكافئ
لكاسب الخطط التنموية ، بين مختلف فئات
المجتمع من جهة ، وبين مختلف مناطق المملكة
من جهة اخرى ويدخل في هذا الاطار مدى نجاعة
الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتأمين
التوزيع العادل للكاسب ومكافحة الغلاء .

اسمحوا لي ان اعبر عن شكري الجزيل
لجميع الاخوة الذين تحدثوا مقدرين وناصحين
مؤكدًا لكم اننا نعمل على مشاركتكم الايجابية
لنا في مسيرة الحكم ومسؤولية بناء هذا الوطن
ايامًا منا باهمية الرقابة على الحكومة كيلا
تغفو السلطة تسلطًا والحكم امتيازًا وهو ما لم
يكن ولن يكون في وطننا يوما بعون الله وبرعايته
فائد مسيرتنا الخيرة .

لقد تقدمت الحكومة ببناء على رغبة مجلسكم
الموقر ببيانها من سياستها الداخلية ، كما
استمعت الى بيانات السادة الاعضاء في ثلاث
جلسات متتالية . واني بهذه المناسبة ، اتول
لوجه الحق والحقيقة ، ان هذه البيانات قد
عكست روح المسؤولية الصادقة والديمقراطية
الاصيلة ، والتوجه نحو الحوار الهادف القائم

أولا : تحقيق أهداف خطط التنمية ومشارعتها:

نمينا يتعلق بالتساؤل حول مدى تحقيق الخطة الخمسية لأهدافها ، فإن حكومتنا تعلن ان النجاح كان مطمئنا ، فقد نما الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العامين الأولين من الخطة (١٩٧٦) و (١٩٧٧) بمعدل ١٠-١١٪ في العام . وتحقيقا لأهداف الخطة الرابعة التي زيادة القدرة الانتاجية فقد زادت مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة والتعدين الكهرباء ، الانشاءات) من ٣٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٦٫٧٪ خلال العامين الماضيين كما بلغت نسبة التحقق ٨٦٪ من مجموع الاستثمارات الإجمالية المقدرة للخطة خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . وكذلك ارتفعت الصادرات المحلية خلال عام ١٩٧٧ بنسبة ٢٥٪ في الوقت الذي زادت مساهمة المستوردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والمواد الخام زيادة ملحوظة خلال نفس العام عسى صلب المستوردات من السلع الاستهلاكية .

ثانيا : مكافحة الغلاء :

استقر بعض السادة الاعضاء عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي ستتخذها لمكافحة الغلاء .

لقد دأبت الحكومة على معالجة مظاهر التضخم منذ توليها الحكم فترات ان الحكمة تقضي لا في معالجة النتائج فحسب وانما في معالجة السبب نفسه الا وهو التضخم ذاته . واذا كان التضخم كما هو معروف متعدد الال معسب التشخيص الا ان الحكومة توجهت بكل ثقلها الى ضغط الإنفاق العام وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية من جهة وإلى ضغط التوسع في الائتمان من جهة أخرى كوسيلة لكبح مرض النقد ، كما انها حافظت على استقرار أسعار صرف العملات الاجنبية بالنسبة للدينار الأردني كوسيلة لضغط أسعار المستوردات .

وفي سبيل مكافحة الغلاء ايضا قامت الحكومة باتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الاختناقات التي كانت تحدث في عرض السلع في السوق المحلي ، فخلصت الخدمات في ميثاء الثعينة واعطت

وزارة التموين حق استيراد السلع الرئيسية التي كانت محتكرة في السوق كاللحوم والارز والسكر ، بالإضافة الى القمح والطحين ، علاوة على خلق طاقة تخزينية عالية من صوامع وثلاجات تساعد على استمرار توفر المواد وبأسنسب الأسعار .

ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الغلاء انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي ساهمت في توفير السلع الأساسية لقطاع الموظفين بأسعار معقولة وقد كان لتوفر هذه السلع لفئات الموظفين اثر مباشر على تخفيض أسعار بعض السلع المماثلة في السوق المحلي .

واقترنا من الحكومة بان السبب الرئيسي في الغلاء هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالذات فقد لجأت الى وضع خطة شهرية تتحكم بموجبها في الصادرات من السلع الزراعية التي يستهلكها المواطنون ، نتيجة الرقابة اليومية على الأسعار وسرد التفصيل عن هذا الموضوع عند الاجابة على استفساركم حول سياسة الحكومة في تصدير المنتجات الزراعية .

ومن الإجراءات الأخرى التي تتبعها الحكومة في مكافحة التضخم الزام البائعين بالإعلان عن أسعار سلعمهم بشكل واضح تمكينا للمواطن من المقارنة واختيار السلعة المناسبة التي تتلق مع حاجياته وامكانياته .

ويسرني ان اعلن هنا ان الحكومة نجحت نتيجة لهذه السياسة في تخفيض نسبة الارتفاع بالأسعار الى ٩٪ بعد ان وصلت في السابق الى ٢٠٪ ، الا انه بالرغم من كل ما تقدم فانه من الصعب السيطرة على كافة العوامل التي تساهم في رفع الأسعار في الداخل ومن ذلك مثلا ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها من الخارج ، ولا يمكن السيطرة على مصدر الغلاء الا بتبني الصناعة والانتاج المحلي وهو الهدف الأساسي الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه .

ودعموني اؤكد بان الحكومة وحدها لا تستطيع السيطرة على الغلاء تماما مالم تجد التعاون

الذي حصل بفعل التضخم والظروف الاقتصادية الأخرى قد كان كبيرا وملحوظا الى الحد الذي اوجد خلا في توازن المداخيل ، وسوف تسعى الحكومة الى معالجة هذا الامر عن طريق تحديث وتطوير قانون ضريبة الدخل وسبل جبايتها بما يحقق اعادة التوازن بين مداخل مختلف الفئات .

وقد اولت الحكومة ايضا عناية خاصة لموضوع هجرة الأيدي العاملة للخارج فشككت لجانا متخصصة قدمت توصيات محددة تعتبد على الحد من اغرامات الهجرة ، ومنها اصدار مشروع قانون عمل جديد يتناسب مع المستويات الدولية في مجال تشريعات العمل ، وتحسين العلاقات الصناعية بين صاحب العمل والعمال ، وتقديم الخدمات الأساسية للعمال . ومن ناحية أخرى انشئت مؤسسة التدريب المهني ومؤسسات كثيرة في القطاع الخاص لزيادة الأيدي العاملة المدربة في السوق المحلي .

اما بالنسبة للعمال غير الأردنيين فقد رأت الحكومة ان السماح لهم بالقدوم للاردن امر لا بد منه لتمكين الاردن من سد النقص الكبير في العمال في قطاعات حيوية كالزراعة والبناء والخدمات العامة . ولكن سياسة الحكومة في ذلك هي توفير العمل للعمال الأردنيين أولا .

اما فيما يتعلق بتوزيع المشاريع الاقتصادية على مختلف مناطق المملكة فإن الحكومة مستمرة في تطبيق السياسة الواردة في الخطة الخمسية حول هذا الهدف فقد اقيمت خلال السنتين الماضيتين مشاريع حيوية وأساسية في مناطق خارج اقليم عمان مثل العقبة ، ومعمان ، والكرك واربد ، ووادي الأردن ، وتعمل الحكومة جاهدة على توزيع المشاريع الاقتصادية ذات الحجم الصغير والمتوسط توزيعا جغرافيا أكثر شمولا عن طريق اقامة وتطوير مشاريع البنية الأساسية في هذه المناطق حتى تكون أكثر جذبا للمستثمرين في القطاع الخاص . ومع ادراك الحكومة بان تحقيق التوزيع الشامل للمشاريع الانتاجية لن يتأتى بسهولة ولن يؤدي ثماره في المدى القصير الا انها ستلتزم به كل الالتزام .

الكافي من المستهلك ومن البائع ، فعلى المستهلك ان يكيف نمط استهلاكه ضمن امكانياته وحاجياته المعتولة ، وعلى البائع ايضا ان لا يستغل ظرف السوق لميلجا الى الاحتكار والربح الفاحش .

ثالثا : توزيع مكاسب التنمية :

لقد تخوف بعض السادة الاعضاء من النتائج التي قد تترتب عن الآثار السلبية للتضخم والتمتلة في عدم توزيع الدخل توزيعا عادلا ، ولعل أهمها قابلية الحكومة في هذا الصدد والمبادرة الى رفع رواتب وعلاوات قطاع العاملين في أجهزة الدولة والقوات المسلحة ، وقد تمت الزيادات بالاستناد الى حسابات دقيقة لنتائج التضخم خلال السنوات الخمس الماضية ، واذا كانت الحكومة لم تتمكن في بعض الحالات ، وبسبب محدودية موارد الدولة من تغطية فوارق الغلاء بكاملها ، فمما لا شك فيه ان مستوى الرواتب والعلاوات الجديدة قد غطى الجزء الأكبر من هذه الفوارق . وفيما يخص موظفي الدولة ومستخدميها فقد تم انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي اسلمت الحديث عنها وكذلك بسديء بالتخطيط لانشاء وحدات سكنية بأسعار معقولة مثل مشروع أبو نصير الذي يتوقع ان يشتمل على (٦٠٠٠) وحدة سكنية .

اما العمال فقد استطاعوا خلال السنتين الماضيتين تحقيق مكاسب كبيرة في أجورهم وامتياراتهم وحيثما كان تحديد الحد الأدنى للأجور ممكنا ونافعا سعت الحكومة الى ذلك كما حصل في كثير من الاتفاقيات الجماعية . وكذلك شملت هذه الاتفاقيات تحسينات في الخدمات الصحية المقدمة للعمال وتوسيع خدمات العيادات العمالية ورفع معدلات الانخار في صناديق التوفير وتأمين وسائل النقل وبناء المشاريع السكنية المخصصة للعمال مثل مشروع الهاشمي . ولا يفوتني ان اذكر هنا ان أكبر مكسب سيحقق للعمال هو مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي هو بين ايديكم .

ولا شك بان الحكومة قد وعت ان نصيب بعض الفئات من عملية اعادة توزيع الدخل

هكذا من الأشهر

وبالنظر الى أهمية الحصول على معلومات دقيقة عن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي والديموغرافي لامتداده أساسا في وضع الخطط التنموية وتوزيع الخدمات العامة بصورة عادلة فقد قررت الحكومة اجراء تعداد عام للسكان في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ .

رابعا : الصادرات الزراعية :

يتضح من بيانات اعضاء المجلس الكريم ان البعض يدعو الى منع تصدير الخضار والفواكه حماية للمستهلك والبعض الآخر يدعو الى حرية التصدير حماية للمنتج . ان الحكومة تقدر وجهتي النظر وتحاول ان توجد توازنا بين مصالح الطرفين ، وهي تضع خططا شهرية مرنة تحدد بموجبها السلع الزراعية القابلة للتصدير او الاستيراد ، وتعتمد هذه الخطط على الموسم الزراعي وعلى مدى توفر السلع في السوق المحلي

ولا تحابي هذه الخطط فريقا من المواطنين على حساب فريق آخر بل تعتمد عدة اسس اهمها حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية وارتفاع كلفة الانتاج الزراعي والحفاظ على سمة الانتاج الاردني في الاسواق المجاورة والنظرة المناخية والبيئية التي تتعرض لها المواسم الزراعية . ويجب ان يؤكد هنا بان الحكومة حريصة كل الحرص على تامين مصالح المستهلك ولكن ليس الى القبر الذي يسمح بتوفير سلع زراعية تنتج في غير موسمها وبكلفة عالية وذلك بأسعار زهيدة تضر ضررا مادحا بمصلحة المزارع وانا لنعتمد على تعاون المستهلك بترشيده استهلاك هذه السلع في مواسمها .

خامسا : تشجيع الصناعة المحلية :

اثار بعض السادة الامضاء اسئلة حول سياسة الحكومة في مجال الصناعة المحلية وتشجيعها . ان الحكومة تنتهج مبدأ الاقتصاد الوجه الذي يرتكز على الحزبة الاقتصادية ، وتتدخل الحكومة في هذه الحرية كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك . فكثير من المشاريع الاقتصادية الهامة تساهم الحكومة فيها اما لكون

حجبا او لضرورتها توطيدا للثقة بها وتتدخل الحكومة كذلك بتوجيه الصناعة عن طريق التشريع من اجل تنظيم العلاقات الصناعية بين مختلف الجهات .

ويسري هذا المبدأ على حرية الاستيراد لا تتدخل الحكومة بهدف تأمين السلع الرئيسية التي يتطلب الوضع العام تأمينها للمستهلك بكميات كافية وأسعار معقولة ، وتتدخل الحكومة في الاستيراد احيانا لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية اذا كانت هذه المنافسة غير عادلة ولا تخدم صالح المستهلك . اما ما اثير من تساؤل حول موقف الحكومة من سياسة الاغراق ، فاني اود ان انوه هنا الى ان الاغراق ليس ضارا دائما طالما انه لا يؤثر على سلع رئيسية واساسية ، وطالما انه لا يخلق احتكارا اجنبيا داخل السوق المحلي . والحكومة تراقب هذا التصرف باستمرار ، ولا تالو جهدا جهدا في اتخاذ التدابير الضرورية في الوقت المناسب .

لقد استشرت الحكومة في تشجيع الصناعة عن طريق الاستثمار في تطبيق احكام قانون تشجيع الاستثمار وتوسيع الاعفاءات والحوافز فيه . ومن اجل توزيع الصناعة المحلية توزيعا جغرافيا اكثر شمولاً فقد عمدت الى ترفيع اصحاب الصناعة في اقالمة صناعاتهم في المناطق الاقل تطورا ، وشجعت مؤسسات الاقراض المتخصصة ذات العلاقة على منحهم امتيازات وحوافز خاصة ، وفي هذا المجال ايضا فقد تعاقدت الحكومة مع إحدى الشركات الاستشارية المتخصصة لاقامة مدينة صناعية في سحاب .

ولتشجيع الانتاج الصناعي المحلي بشكل عام فان الحكومة تعطي افضلية للانتاج المحلي في مطامات المؤسسات الرئيسية حتى ولو زاد سعره عن المستورد بنسبة ١٥ ٪ هذا بالإضافة الى السماح للمؤسسات الصناعية التي تدخل موادها الأولية معفاة بغض التصنيع وامادة التصدير ببيع انتاجها الصناعي الى المؤسسات المحلية المعفاة بموجب القوانين المرمية ، وقد نجحت هذه السياسة في احالة جزء كبير من قطاعات لوازم الدولة على الصناعات المحلية .

بتنفيذ مشروع التوسع الخامس الذي كان مقدرا له ان ينتهي في الربع الاخير من هذا العام الا ان المشروع تعثر وتأخر حوالي اثنين وعشرين شهرا عن موعده ، ولما جاءت لجنة الادارة الجديدة تمكنت من اختصار هذه المدة الى حوالي ستة عشر شهرا ، ويتوقع ان ينتهي المشروع في الربع الاخير من العام المقبل ، بما تأمكت اللجنة الجديدة

ايضا بطرح عطاء لاستيراد مادة الاسمنت واقامة مشروع لتعبئته على ظهر سفينة راسية في ميناء العقبة ، ويهدف هذا العطاء الى ضمان استمرارية توفر مادة الاسمنت حيث ان تقطع العرض من هذه المادة يخلق سوقا سوداء ويرفع الاسعار كما تأمكت اللجنة ايضا بطرح عطاء لتاهيس الشركات الاستشارية من اجل اقامة ثمن سانس للاسمنت .

ان تقطع العرض من مادة الاسمنت وارتفاع اسعاره قد حدا بالحكومة الى حصر الاستيراد في الشركة لان ذلك يكتفي من تأمين المادة بكميات كافية وبأسعار معقولة عدا ان الشركة بحكم امتيازها تتحمل الخسارة الناجمة عن الاستيراد بسبب ارتفاع كلفة المادة المستوردة من السعر المحدد لها محليا .

اما بالنسبة لتحديد اسعار قطع السيارات فقد تأمكت كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة

وسميا من الحكومة لتنشيط وترويج المنتجات الاردنية في الاسواق الخارجية فقد عينت وزارة الصناعة والتجارة عددا من المحققين الاقتصاديين في بعض السفارات الاردنية ، وحتى يتمكن هؤلاء المحققون من اداء واجباتهم بشكل فعال فلا بد من توثيق التعاون بينهم وبين اصحاب الصناعات .

ومن اجل تنظيم المؤسسات الاقتصادية المحلية خاصة التي تساهم الحكومة براسمالها او التي تؤثر فعاليتها على سير الاقتصاد فقد رأت الحكومة ان تتدخل في بعض الاحيان عند تعثر المؤسسات عن طريق حل مجالس ادارتها وتعيين لجان مؤقتة طبقا لاحكام القانون حفاظا على مصالح هذه الشركات وضمانا لاستمرارها الا انني اود ان اؤكد ان الحكومة حريصة على اعادة الامور الى نصابها بالقصى سرعة ممكنة متى زالت الاسباب الموجبة للاجراء .

اما عن مادة الاسمنت فقد ازداد الطلب عليها في السنوات الخيرة ازديادا كبيرا بسبب التوسع الهائل في قطاع البناء وتنفيذ المشاريع التنموية وقد تحول الاردن من بلد مصدر الى بلد مستورد له ، واعتد في ذلك على اسواق قريبة منه وقد زاد من حدة الازمة الاحداث الاخيرة في لبنان ، وحلا لهذه الازمة فقد بدى



التكوين والاشتغال العامة بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية بمقد عدة اجتماعات مع وكلاء ومستوردي قطع السيارات للاتفاق على صيغة معقولة لتحديد كلفة استيراد قطع السيارات وتحديد نسبة عادلة للربح ولضمان تأمين القطع بجميع أنواعها بشكل دائم وسعر عادل . هذا وتعمل الوزارات المعنية على وضع معادلات التكاليف والأرباح وفقا للدراسات التي ستكون جاهزة للتطبيق العملي خلال فترة قريبة .

سادسا - المالية العامة

وفيما يتعلق بوسائل بعض المساهمة الاعضاء حول سياسة الحكومة في مجال المالية العامة نأثي اود اؤكد ان الحكومة تسعى عن طريق التشريع الى تحسين الموارد المحلية لا بهدف دعم الخزينة بحسب بل من اجل استخدام السياسة المالية العامة وسيلة لتحقيق التوزيع العادل للداخل وتأمين الموارد الذاتية لتمويل مشاريع التنمية وفي هذا المجال باشرت الحكومة باجراء دراسات شاملة لغايات ضريبة الدخل تأمل ان نتكمن من تقديمه الى مجلسكم الكريم في وقت لاحق ، اما بالنسبة لتساول بعض السادة الاعضاء عن احكام المواطنين عن انشاء الشركات المساهمة العامة وتداول اسهم هذه الشركات بالنظر لارتفاع شرائح ضريبة الدخل المفروضة على ارباحها فقد اعادت الحكومة النظر في نسبة الضريبة على الشركات المساهمة العامة واعادت مشروع قانون قدم الى مجلسكم الكريم لدراسته، وبوجهه خفضت نسبة الضريبة على ارباح الشركات المساهمة العامة باستثناء المؤسسات المالية والمصرفية من ٤٥٪ - ٤٠٪ .

اما فيما يتعلق بقانون المالكين والمستأجرين الذي يلح الكثيرون على تعديله فقد جرت محاولة سابقة لدراسة الموضوع ولكنها لم توفق في الوصول الى نتائج محددة ، واود ان اؤكد هنا بان قضية تعديل هذا القانون ليست سهلة ويكتنفها الكثير من المشاكل القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، ومع هذا فان حرص الحكومة على تحقيق العدالة في هذا الشأن يدفعها الى الان توليها عنايتها الفعالة ، وانني لامل من مجلسكم الكريم

تشكيل لجنة لدراسة هذه المواضيع وتقديم الاقتراحات بشأنها .

واما قانون الاستهلاك فان الحكومة جادة باعادة النظر فيه ايضا ليكون اكثر عدالة للمالك والمتنفع من الاستهلاك .

سابعا : السياحة

لقد اثار بعض السادة الاعضاء اسئلة حول سياسة الحكومة في مجال تشجيع السياحة وتوزيع مشاريعها على مختلف المناطق والمحافظة على الطابع العربي والاسلامي في الاماكن الاثرية واود ان اؤكد هنا بان المشاريع السياحية التي تنفذها الحكومة او التي هي قيد التنفيذ تأخذ كافة هذه الاعتبارات في الحسبان وتحاول ان تستغل كافة الامكانيات والمواقع السياحية المتوفرة ولكن وفق اولويات تخضع للجهد الاقتصادي والاجتماعية ، وكذلك فان الحكومة تعتد في تنفيذ برنامجها السياحي على استثمارات القطاع الخاص التي ازدادت زيادة ملحوظة خلال السنتين الماضيتين .

وهكذا يتضح لكم ايها السادة ان الحكومة تسعى الى تحقيق اعلى حد ممكن من التنمية مع حرصها الاكيد على توزيع مكاسبها توزيعا عادلا ومتكافئا بين مختلف المناطق والفئات والامراء ولا شك بان عملية التنمية الديناميكية تنطوي بطبيعتها على مشكل واختناقات وعلى تضحيات قد تتفاوت في ميثها من جهة الى اخرى ومن لمرد الى اخر ، الا المحصلة النهائية للجهد التنوي يجب ان تتوجه نحو تحقيق اعلى قدر ممكن من الرضاء لكل فرد من افراد المجتمع حتى تحافظ على تماسك المجتمع وترابطة ، وعلى قدرته على الاستقرار في مواجهة التحديات المفروضة عليه .

مجال الخدمات العامة والادارة :

ان حكومتي وهي تسعى لتحقيق توسع هام وكبير في النشاط الاقتصادي حريصة على تنمية الريف والبادية وشمول الخدمات لكل تراب المملكة مع العدالة في توزيعها والاهتمام بالمناطق النائية .

التربية والتعليم :

انطلاقا من الزامية التعليم من الصف الابتدائي الاول حتى الصف الثالث الاعدادي فان وزارة التربية والتعليم تفتح مدرسة جديدة لكل (١٥) طالبا بلغوا سن القبول في الصف الاول الابتدائي وفي بعض الحالات وخاصة في مناطق الريف والبادية النائية تفتح مدرسة لعدد اقل من هذا الرقم .

اما الحديث عن المدارس الابتدائية بانها لمحو الابية فقط ، فهو تجن على الحقيقة اذ ان الناهج التي اقراها مجلس التربية والتعليم للمرحلة الازامية هي وفق الاهداف والفلسفة التي حددها قانون التربية والتعليم تهتم بجلاء ووضوح نظريا وعمليا بالمعلومات والمهارات الاساسية والقيم والاتجاهات الصحيحة .

هذا مع العلم بان المؤسسات الدولية تشيد بتجاربنا التربوية وخاصة لهذه المرحلة بانها تفوق مثيلاتها في معظم الدول النامية .

اما الصفوف الممتدة فهي ضرورة وطنية وتربوية لتوفير التعليم في جميع المناطق وخاصة تلك التي لا يتوافر فيها العدد الكافي من الطلبة لتشكيل صفوف مستقلة وبالتالي فان انشاء الصفوف الممتدة يساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم ، وهو ليس بدعة بل تمارسه اغنى دول العالم واكثرها تقدما .

اما توفير مساكن للمعلمين فان الهيئات المحلية في الوقت الحاضر مكلفة بتأمين مساكن مناسبة للمعلمين وخاصة في المناطق النائية، وقد وضعت الحكومة في خططها الجديدة للابنية المدرسية وخاصة المركزية منها انشاء مساكن للمعلمين والطلبة القادمين من القرى المجاورة كما يسمح في مدارس القرى باطالة اليوم الدراسي واستخدام احدى غرف المدرسة سكنا للمعلمين .

اما البعثات فتوزع على المحافظات والابوية بما يتناسب مع عدد خريجي الدراسة الثانوية فيها ، ومن اهداف هذا التوزيع حفظ خفوق

ابناء المناطق التي لا تتوفر فيها تسهيلات مساوية اذ ان اعطاء البعثات حسب تسلسل العلامات في المملكة لا يوفر حصصا لتلك المناطق .

اما تهين التعليم ليسر حسب الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجري حاليا زيادة عدد المدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني ومراكز التدريب في القوات المسلحة وزيادة اقسام التعليم التجاري والنسوي والتعريضي والبريدي والمدارس الشاملة ، كما اضيفت حصص للنشاط المهني من الصف الاول الابتدائي وحتى الثالث الثانوي كما وتدرس المدارس الصناعية على مدى ثلاث فترات، وانشئت دراسات مهنية عليا كالبوليتكنيك والمعهد الفني للبنات وسيضاف معهدان فنيين في عمان والزرقاء في العام القادم . لقد كانت نسبة طلبة الدراسات المهنية عام ١٩٧٢ (٨٪) من مجموع الطلبة ، ارتفعت هذا العام الى (٢٢٪) وستصل الى (٣٠٪) عام ١٩٨٠ وفقا للخطة المرسومة .

لقد قامت الحكومة بوضع خطة كاملة لحل مشكلة الابنية المدرسية في المملكة وخطتصميلية لانشاء مدارس مركزية في (٦) مناطق تعليمية في المملكة ويجري وضع خطط مماثلة لبقية المناطق بحيث تحل مشكلة الابنية المدرسية ومواصلات الطلبة وسكن المعلمين وتوفير المعلمين المؤهلين والتجهيزات الكافية لتلك المدارس .

الصحة :

تشارك حكومتي الاخوة امضاء المجلس بضرورة الانتقال في تقديم الخدمات الصحية في الريف والبادية من العيادات القروية التي المراكز الصحية الاساسية والمتكاملة ، في الوقت الذي زادت فيه عدد زيارات العيادات القروية الى مرتين او ثلاث مرات اسبوعيا ، فقد اتمتت وزارة الصحة (٨) مراكز صحية استاسية خلال العام المنصرم كما صدرت خلال الاسبوع الحالي قرارات بانشاء ثلاث مراكز جديدة في محافظة الكرك تشمل قرى بني حبيدة وقرى الخرشبة والقطرانة ، وخطة الوزارة انشاء مركز صحي اساسي في كل مجمع خدمات يقام لمجموعة من

هكذا من أشهر



القرى شاملا لمركز اجومة وطفولة والمعقبة الكاداء في هذا المجال عدم توفر القابلات القانونيات لادارة هذه المراكز .

اما في حق التامين الصحي فالحكومة جادة في وضع نظام جديد للتامين الصحي المدني لموظفي الدولة والبلديات يكفل تحسين دخل المشروع ، ورفع مستوى الخدمات للبهترين والمتفهمين ، وستوفر مؤسسة التامينات الاجتماعية التي يبحث مجلسكم الموقر مشروع قانونها في مرحلتها الثانية التامينات الصحية لجميع الذين تشملهم مظلة تاميناتها في القطاعين العام والخاص مستفيدة من خبرات القطاعين في هذا المجال .

ان حكومتي مقتنعة بضرورة تحديد اجور الاطباء وتكاليف الاستشفاء ، وتدرس وزارة الصحة حاليا بالاشتراك مع نقابة الاطباء تشريعا خاصا في هذا المجال يضمن عدالة الاسعار والتكاليف والرقابة الدقيقة من الوزارة والنقابة .

ان الادوية من السلع القليلة ان لم نقبل النادرة التي لم تجار السلع الاخرى في ارتفاع الاسعار وذلك للرقابة المباشرة التي تقوم بها اللجنة الفنية لمراتبة الادوية الممنوعة للاجور المخصصة في القطاعين العام والخاص وستتبع اللجنة في الرقابة من حيث السعر والجودة

بما يوفر للمواطن دواءا جيدا بسعر معقول ، وبالرغم من ان هذه السياسة الواضحة قد أدت الى خروج بعض الادوية من السوق الاردني فان بدائلها متوفرة وبجودة كافية كما تعيد اللجنة حاليا النظر بالسياسة الدوائية بما يكفل استقرار افضل للسوق الدوائي . (انشاء الله نكون هنا قد ارضينا الاطباء) .

الشؤون البلدية والقروية

اولا : مياه الشرب :

اعتذر لتفصيلات كثيرة لان تردد موضوع مياه الشرب كثيرا من قبل الاعضاء .

لقد تضمن تقرير الوضع المائي المقدم من مؤسسة مياه الشرب المعلومات الكافية الا انه زيادة في الايضاح اورد ما يلي :

البلدية الشمالية :

تجري الدراسات والبعث حاليا على زيادة كميات المياه الممنوعة للقرى وابعاد مصادر جديدة لمياه ، اذ تقوم سلطة المصادر الطبيعية بنجر بشر شرقي ام الجبال وسترسل حفارة اخرى لمنطقة صبحا وصبيحة لاجاد جسنين للمياه لتزويد قرى البادية الشمالية ، بالاشمال

منها (١٩) صهريجاً خلال الاسبوع الماضي ويجري توزيعها على المحافظات حسب الحاجة .

هذه هي وضعية المياه ، اما بالنسبة للسياسة المائية فقد اصدرت قرارا بتأليف لجنة لدراسة انشاء سلطة مياه مركزية ومجلس اعلى للمياه لوضع السياسة المائية في المملكة والاشراف على تنفيذها .

ولا يوتني هنا ان اذكر ان من بين الصعوبات التي تواجه مؤسسة مياه الشرب في تنفيذ مشاريعها نقص الإيدي العاملة الفنية بها جدا بها للتعامل مع عدد من الفنيين الباكستانيين الذين سيباشرون العمل في مطلع الشهر القادم.

ثانيا : شبكات الجاري

السلط : يختم المشروع جميع الابنية السكنية ضمن المناطق التنظيمية المأهولة بكثافة سكانية جيدة ، ولا يمكن اكمال الجاري في المرحلة الاولى الى كل منزل ضمن حدود التنظيم لاعتبارات مالية مهمة ، كما انه من غير المجدي اقتصاديا وعمليا توصيل المشروع الى كل مناطق التنظيم قبل اتمام العمران والبناء اليها . لغرض كانت التكاليف المقدرة للمشروع (١٢٥٠.٠٠٠) دينار اصبحت الان (٢٢٥٠.٠٠٠) دينار .

جرش : تم طرح مطاء المشروع، وافترضت البلدية مبلغ (٧٠٠) الف دينار بكلفة الحكومة لهذه الغاية .

الزرقاء : تم اعداد دراسة كاملة للمشروع الا ان عدم توفر الامكانيات المالية حال دون وضعه في حيز التنفيذ والحكومة بصدد توفير التمويل الذي يبلغ حوالي عشرة ملايين دينار للمرحلة الاولى فقط . وان وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع المجلس القومي للتخطيط تضع برنامجا زمنيا لتخفيض دراسات مشاريع الجاري في كل من اربد والكرك وعجلون وعين جنة عنجرة والطيلة والرصينة كجزء من مشروع الزرقاء وتبني التمويل اللازم لتغطية كلفة تنفيذ الدراسات .

الى انشاء مخطات جديدة لتزويد الصهاريج العاملة في تلك المنطقة ، علما بأنه قد تم اكمال خط مياه الى خزان دير الكهف من خط الأزرق .

منطقة جرش :

سيتم قبل نهاية هذا العام طرح عطاء لتزويد منطقة نطلة وريون بالمياه من عين الغدير وعطاء اخر لتزويد قرية الكنة بالمياه من عين الديك والتيس .

منطقة شرق وجنوب عمان :

تجري الدراسات حاليا لجر المياه من ابار سواقة الى منطقة القسطل من ثم ضخها الى قرى شرق وجنوب عمان بما فيها مادبا ، وسيتم طرح العطاء قبل نهاية العام الحالي ، وهناك دراسات اخرى لتزويد قرى الحميدة من بشر ام الرصاص .

محافظة البلقاء :

يجري العمل حاليا لتنفيذ مشروع عين الشريعة وزبي الزيدية ، الاول لتزويد مدينة السلط وقرى عيرا وبرقا والثاني لتزويد قرى الخرابشة وزبي ، هذا بالاضافة الى استغلال مياه عين حزيز وبشر السلط الجديد .

الجبيلة / صويلح :

تجري دراسة اكمال المياه من ثلاثة ابار في البقعة الى منطقة صويلح والجبيلة والجامعة الأردنية .

منطقة الجنوب :

تم تقريبا الانتهاء من انشاء مشروع نجل الشوبك لتزويد مدن وقرى قضاء الشوبك ولواء الطفيلة البالغ عددها (٢٢) قرية ، كما ان مشروع قاع مغان الذي يزود مدن وقرى قضاء وادي موسى وعددها (١٥) قرية على وشك الانتهاء للمشروع حاليا في مرحلة التجربة .

الصهاريج :

لقد تم شراء (٣٠) صهريج ماء جديد وصل

هكذا من العمل

ثالثاً - الكهرباء

ان الحكومة كما سبق واوضحت مهتمة باتارة جميع قرى المملكة ولديها مشاريع تحت التنفيذ تشمل (٥١) قرية ومشاريع متعاقد عليها تشمل (١٩٥) قرية ومشاريع قيد الدراسة تشمل (٥٧) قرية ، اي ان هذه المشاريع تغطي (٣٠٣) قرية وهي جميع قرى المملكة التي يتجاوز عدد سكانها (٥٠٠) نسمة .

اما المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشروع كهربية وادي الاردن الذي يغطي (٣١) قرية و (٣) مراكز تسويق و (٥) محطات مياه ومشروع كهربية الكرك ويغطي (٢٠) قرية و (٣) محطات مياه ويؤمل ان يتم تشغيل هذين المشروعين خلال الشهور القليلة القادمة .

اما المشاريع المتعاقد عليها فتشمل مشروع كهربية الريف في محافظتي العاصمة والبلقاء الذي يغطي (٦٥) قرية تثار (٣٥) قرية منها قبل نهاية عام ١٩٨٠ و (٣٠) قرية قبل نهاية عام ١٩٨٢ ، ومشروع كهربية الريف في محافظة اربد الذي يغطي (١٣٠) قرية تثار قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

واما المشاريع قيد الدراسة فهي : -

- المرحلة الثانية من كهربية الريف في محافظة الكرك ويغطي (٢٢) قرية .

- كهربية الريف في الاغوار الجنوبية ويغطي (١٠) قرية .

- كهربية لواء الطفيلة ويغطي (٧) قرية .

- كهربية منطقة الشوبك ويغطي (٦) قرية .

- كهربية القرى النائية في الجنوب ويغطي (١٢) قرية .

ويؤمل ان تثار جميع هذه القرى قبل نهاية عام ١٩٨١ .

اما عن موضوع كهربية عمان فارجو ان ابين ان المولدين الحاليين يؤيدون ١٩٥٦ اشتريهنا شركة كويتية من الشركة العتامة عام ١٩٧٠ .

وعلا في الكويت حوالي ثمانية اشهر فقط تم تم شراؤها من قبل بلدية عمان عام ١٩٧٥ ببلغ (٥٠) الف دينار ، ولقد اجتمعت اللجنة الفنية بالتوصية بشراء المولدين بسبب رخص السعر وميزة السرعة البطينية وسرعة التوريد ولا نستطيع الان الجزم بصحة هذا الاجتهاد ، كما يعود سبب تعثر المشروع الى التأخير في بناء محطة التوليد وبقاء المولدين في المراء مدة تزيد على السنة وتأخر طلب القطع الاحتياطية اللازمة للصيانة .

وكحل لمشكلة كهربية عمان فقد تم حديثا احالة عطاء لشراء وحدة توليد جديدة بقوة (٥٧٠) كيلووات وسرعة (٧٥٠) دورة في الدقيقة ببلغ ٨٦ الف دينار . في الكلمة عرض لمشكلة المولدات التي اثرت يمكن العودة اليها .

ولكن كانت الحكومة قد اصدرت التعليمات منذ عام ونصف الى جميع البلديات والمجالس القروية بعدم شراء اية اية او مولد قديم مهما كان السعر مغريا ، وتجهيزات عمان قبل هذا بكثير .

رابعاً - التخلص من النفايات

لقد تم وضع منهاج عمل لتصنيع ومعالجة النفايات في منطقة اقليم عمان الذي يضم معظم البلديات والقرى المجاورة للعاصمة ، ويجري حاليا استدرج عروض الشركات المؤهلة لامداد الدراسات المطلوبة تهيدا لطرح العطاء الذي على ضوء نتائجه سيتم معالجة النفايات في الاقاليم الاخرى .

والى ان يتم تنفيذ مشروع مجاري الزرقاء والرصفة وحماية البيئة من التلوث وخاصة بصادر مياه سد الملك طلال فقد قررت لجنة السلامة العامة تكليف كل مصنع في منطقة الزرقاء والرصفة وعوجان عمل محطة تصفية للمياه العادمة بحيث يتم ربطها بمستقبلا بمشروع المجاري

خامساً - التخطيط الاقليمي

تبنى الحكومة في برنامج عملها اعتماد التخطيط الاقليمي وهناك حتى الان ثلاثة اقاليم هي : -

١ - اقليم وادي الاردن الذي تتولى سلطة وادي الاردن مسؤولية تنظيمه وتطويره وقد قطع مراحل متقدمة في التنفيذ .

٢ - اقليم عمان الذي تعمل لجنة فنية متخصصة على دراسة ووضع مخططاته للتصليية .

٣ - اقليم اربد ، الذي استمدى فريق من الخبراء اليابانيين لاجراء الدراسات اللازمة له وهم يعملون حاليا بالاشتراك مع نظرائهم الاردنيين .

اما اقليم العقبة فقد تم اعداد مسودة القانون الخاص به ، كما توجه النية الى تشكيل اقليم في كل من الكرك ومان والبادية الشمالية والبادية الجنوبية .

سادساً - تنظيم المناطق الصناعية

توجد حاليا مناطق صناعية ضمن المخطط الهيكلي او خارجة في معظم المدن كما تقوم الحكومة باشاء مدينة صناعية كبيرة قرب سحاب وتقوم لجنة متخصصة بتحديد مناطق الصناعات الثقيلة في المنطقتين الشمالية والجنوبية .

اما المنطقة الصناعية الحرة الاردنية السورية المشتركة على الحدود فلها امكانيات واسعة لاحتواء الصناعات المشتركة وهي الان في مرحلة البدء بالتنفيذ بعد ان تم توفير الخدمات العامة من مياه وكهرباء وطرق .

سابعاً - مراكز الخدمات المشتركة

لقد باشرت الحكومة ، تنمية للريف وتطويرا له ، بتنفيذ خطة انشاء مراكز خدمات مشتركة لكل مجموعة من القرى المتقاربة ، مما يؤدي الى اقتصاد في التكاليف وتفتات التشغيل ، والى كفاءة افضل في توعية الخدمات ، وسهولة الحصول على التمويل اللازم .

لقد تم تشكيل (١٤) مجلس خدمات مشتركة في مختلف المحافظات ، والحكومة جادة باشاء مجالس اخرى ورصد المخصصات اللازمة لتمويل مشاريعها .

ثامناً - دعم المجالس البلدية

تأملت الحكومة هذا العام بمساعدة حصة كل بلدية من عائدات المحروقات والنقل على الطرق والجبارك بحيث اصبحت حصة المسهم الواحد من هذه العائدات (٤٠) الف دينار بينما في العام الماضي (٢٠) الف ، كما رفعت حصة كل مجلس قروي من (٧٥٠) الى (٤) الف دينار خلال هذا العام .

كما اسهمت الحكومة في تحسين وارادات البلديات من خلال تحديد الرسوم التي تتقاضاها عن خدماتها ، ويجري حاليا اعداد قانون لخص المهن ونظام لرسوم الابنية زكاة في تحسين هذه الواردات .

كما زادت الحكومة نسبة الاقراض للمجالس البلدية والقروية وتعمل على تطوير صندوق قروض البلديات والقرى ليصبح بنكا للتمية والتسليف لتتمكن من الحصول على قروض كافية من مؤسسات الاقراض العربية والاجنبية ولتتمكنه بالتالي من زيادة قدرته الاقراضية .

ثاسعاً : قانون البلديات :

يجري حاليا وضع مشروع قانون حثيث للبلديات يساير التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الوقت الحاضر ، ويعيد النظر في الاحكام التي تضبط عملية الانتخاب والترشيح واهلية العضو ومؤهلات رئيس البلدية وطريقة تشكيل المجلس البلدي وتوسيع قاعدة المنتخبين وصلاحيات المجلس ورئيسه .

عاشراً : الاسكان :

بالرغم من حداثة مؤسسة الاسكان فقد نفذت (٤٣) مشروما اسكانيا اشغلت على (٦٠٨٩) وحدة سكنية موزعة على مختلف انحاء المملكة وبلغت تكاليفها (٠٠) مليون دينار مولت من ميزانية الدولة او بالقروض الداخلية من البنك المركزي . تبني مؤسسة الاسكان لذوي الدخل المحدود ، المتدنية والمتوسطة ، وخاصة في مراكز الانتاج الزراعي والصناعي والتعديني ، وذلك ضمن المخصصات التي تستطيع الدولة توفيرها

هكذا من أعمال

من موازنتها أو بالافتراض ، إلا ان قدرتها تبقى دون تلبية الحاجة السكنية للمملكة وخاصة لذوي الدخول المحدودة .

كما ان بنك الإسكان يسهم من خلال قروضه بدعم مشاريع الإسكان الفردية وجميعيات الإسكان التعاونية .

الاشتغال العامة : الطرق :

تشارك الحكومة الاعضاء المحترمين اهمية ايجاد طريق صالح على مدار السنة الى كل قرية وتجمع سكني ومركز زراعي وصناعي . ان شبكة الطرق الأردنية من احسن شبكات الطرق في المنطقة بالنسبة لحالتها العامة او بالنسبة لطوالها التي تزيد في الضفة الشرقية وحدها على (٦) آلاف كيلومتر تربو كلغتها الحالية على (١٠٠) مليون دينار ، الا ان الحكومة مقتنعة بان هناك حاجة كبيرة لاستكمال هذه الشبكة ورفع مستواها وصيانتها ، ولذا فقد خصصت اعتمادات كبيرة في السنتين الأخيرتين لإنشاء الطرق وصيانتها ، وحيث ان هذه الاعتمادات تشكل عبئا كبيرا على الموازنة فقد اتخذت الحكومة الاجراءات التي تكفل مساهمة المستفيدين من هذه الطرق وخاصة تسهيل الترانزيت بقسط من هذه الاعتمادات .

مشروع كلية الشهيد فيصل :

وقعت اللجنة الملكية العليا بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ اتفاقية مع الشركة الأردنية للتبئية الاقتصادية بقيمة (٢٣٠٢٠٠٠٠) دينار أردنيا بتحويل خاص لإنشاء حرم الكلية الذي يشمل حوالي (٦٧) ألف متر مربع ، وقد تقرر في شباط ١٩٧٦ خفض مساحة المنشآت الى (٥٦) ألف متر مربع تقريبا كما خفضت الكلفة الى (٢٦٩٢٠٠٠) دينار كما تم في نفس الشهر تحويل وزارة الاشتغال العامة مسؤولية متابعة تنفيذ المشروع وارتبط بها المهندسون المستشارون المشاركون على التنفيذ ، لقد تبين للوزارة ان نوعية مصنعية الخرسانة في العديد من المواقع والمنشآت دون المواصفات المطلوبة ، وعالجت الوضع بإعادة أو استبدال الوسائل القالبية المستخدمة .

- ١ - هدم الخرسانة في بعض المواقع .
- ٢ - اعتبار الخرسانة المسلحة في بعض المواقع على انها خرسانة عادية لغايات التسوية .
- ٣ - إلغاء طوابق اضافية في بعض المنشآت
- ٤ - معالجة وتحسين اي أعمال خرسانية جديدة .

ولقد كان من نتيجة الخلاف على نوعية الخرسانة والاختبارات والدراسات الفنية والاتفاق على طرق المعالجة وتنفيذ اعمالها تعطيل العمل في اكثر اجزاء المشروع لمدة اشهر .

وفي كانون اول ١٩٧٧ تقدم المتعهد طالبا تعويضه عن خسائر يدعي انها لحقت به وعند رفض طلبه لعدم القناعة بالاسباب التي استند اليها اقام دعوى لدى محكمة البداية التي حكمت له بتعويض بمقداره (٢٦٦٣٨٩) ديناراً والتضحية الان لدى محكمة الاستئناف .

ان العمل في المشروع متوقف تقريبا منذ اوائل العام الحالي وسيتم البيت في طريقة تنفيذ المشروع على ضوء الحكم النهائي في القضية .

مشروع مركز الإصلاح والتأهيل :

احيل المعطاء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣ على شركة الانشاءات العامة ببلغ (٩٨٦٣٠٧) ديناراً شاملة لفوائد التمويل الذي وغره المتعهد ، وبالنظر لظروف العمل السائدة وعدم توفر العمال والحرفيين والمهنيين فقد طلب المتعهد الموافقة على تنفيذ المشروع بطريقة الخرسانة المصنعة ، ولقد ووفق على طلبه شريطة انجاز المشروع ضمن المدة المحددة في المعطاء الاصلي وان يقدم المخططات التفصيلية للتنفيذ من قبل مؤسسة ذات خبرة مصدقة من قبل الشركة الاستشارية التي صممت المشروع .

يجري العمل حالياً في تنفيذ بعض المنشآت المقرر انشاؤها بالطريقة التقليدية كما يجري اعداد المخططات التفصيلية للمنشآت الأخرى ، كما وصل الى الأردن الجزء الأكبر من اجهزة المسنن المسبورد لغايات الانشاء كما وفسح المتعهد برنامجاً للتنفيذ في المواعيد المحددة ،

في الأردن ، فالقواعد والاساسات وبلاطة الأرضية هي نفسها في الابنية التقليدية والهيكل الخامل للجدران والسقوف من الحديد الذي لا يتل نوعية من الهيكل الخرسانة التقليدية والجدران الخارجية تعزل الحرارة بما يساوي (١٤) ضعف الخرسانة العادية والاسطح الخارجية والدهان تقاوم عوامل الجو والاهتراء الطبيعي والتجديدات والالمنيوم والمنجور والغالات تمتاز على جميع الانواع الدارجة محلياً في المشاريع المماثلة .

وتجدر الإشارة هنا الى ان خصائص القرض لم تستعمل للابنية فقط وانما استعملت لغايات أخرى في المشاريع المخصصة لها كتجهيز المواقع وفتح وتعميد طرق وساحات تزييد مساحتها عن (٢٥٠) ألف متر مربع وعمل اسيجة تزييد اطوالها عن خمسة كيلو مترات وعمل مشاريع مياه وكهرباء وشبكة مجاري في مراكز الحدود في العمري والدورة ومركز العبور على جسر الأمير محمد وتجهيز القاعات الرياضية بجميع المعدات والادوات اللازمة .

الاقواق والشؤون والمقدسات الاسلامية :

لقد اشار بعض السادة الاعضاء الى وجوب العناية بالجوانب الاخلاقية والمعنوية ، ونهبوا الى ظهور بوادر اجتماعية مقلقة ، وان الحكومة مقتنعة بضرورة الاهتمام بهذا الامر ، وقد اتخذت خطوات عدة لتحديد حجم المشكلة ومعالجتها على اساس علمية وواقعية وبين يدي مجلس الوزراء حالياً ورقة عمل تهدف الى اشراك جميع الوزارات والمؤسسات المعنية والقطاع الخاص في رسم سياسة موحدة تهدف الى تعزيز وجود المواطن الذي يرتبط بقرائه الروحي ومبادئ الحضارة ويتخذ من ذلك محركاً للانتباه للأرض والوطن والمشاركة الفعالة في الاعمال والازدهار وتأكيد معاني المواطنة الصالحة .

اما بخصوص الحج فان وزارة الاوقاف تتخذ حالياً جميع الاجراءات اللازمة لحل مشكلتي النقل والسكن وقد توصلت بالتعاون مع السلطات السعودية الشقيقة الى عدم تحصيل اجرة السكن من الحاج الاردني وتركه حراً يسكن حيث يشاء ،

اما السبب في ارتفاع نسبة المبالغ المدفوعة للتمهدين في هذين المشروعين قياساً الى نسبة الاعمال المنجزة فيعود الى المبالغ التي تدفع للتمهدين مقابل المواد والتجهيزات الموردة في الموقع وإلى اقتساط السلفة لمشروع كلية الشهيد فيصل التي لم يتم استردادها بعد .

انهيار سقف قاعة مدرسة في الزرقاء :

لقد تم انهيار عند فك الطوبار الحامل للسقف ، غالطت لجنة في حينه للتحقيق في الاسباب التي عزتها الى سوء المصنعية والاختلاف في ثنسي الحديد وقد اتخذت الاجراءات بحسب المسؤول المشرف على تنفيذ المشروع ، كما ازم المتعهد باعادة انشاء القاعة وحرم لفترة من الدخول في عطاءات الدولة .

مشروع الابنية المدرسية المصنعة :

ان الارتفاع في اسعار الابنية التقليدية والتأخر في تنفيذها وانشغال التمهدين المؤهلين بالمشاريع الكثيرة في الأردن ، بالإضافة لحاجة وزارة التربية والتعليم للمحة الى عدد كبير من الابنية المدرسية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة حدا بالحكومة الى التفكير بالاتجاه الى انشاءات الابنية المصنعة بالإضافة الى الابنية التقليدية مرسلة وهذا الى ايطاليا والمانيا وفرنسا للاطلاع على مثل هذه الابنية ومصانعه وطرق التصنيع ، وقد ورد للمشروع ثلاث وثلاثون عرضاً تم الاتفاق على انسيبها ، وكان سعر المتر المربع (٥١٤٩) مارك الماني غير شامل للاساسات وبلاطة الأرضية ، ولما كان سعر المارك في حينه (١٢٠) غلساً ، فان سعر المتر المربع يصبح حوالي (٦٢) ديناراً بالإضافة الى حوالي عشرة دنانير للاساسات وبلاطة الأرض ، فيصبح السعر مقارباً للسعر التي كانت دارجة في ذلك الوقت للابنية التقليدية .

اما من حيث النوعية فان الابنية مصنعة لتعيش أكثر من (٦٠) عاماً وليست عشر اعوام بالاستعمال الاعتيادي وفي الظروف المناخية السائدة في أوروبا وهي اسوأ من الظروف المناخية

هكذا من الأعمال

والوزارة تبحث حاليا في تشكيل اتحاد بين الشركات الرئيسية لنقل الحجاج قادر على توفير الباصات الجديدة ونابل في حل هذه المشكلة في وقت مبكر قبل موسم الحج القادم .

أما المقابر الإسلامية فهي وقف من أوقاف المسلمين لازم مؤيد كالمساجد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وقد أكد ذلك قانون الأوقاف ، وإذا كان المقابر سواء المستعملة أو النادرة هي مال إسلامي ملي يخص المسلمين وحدهم ولا يجوز ادخاله في الأوقاف العامة .

أما المقامات والأثار الإسلامية فالحكومة على قناعة بضرورة العناية بها لارتباطها بعقيدة المواطن وانشائه لأرضه ، ولدى وزارة الأوقاف مخططات جاهزة للتنفيذ ، إذا ما توفرت المخصصات الكافية .

أما فيما يخص الفوائد البنكية فقد وجدت الحكومة أن أحسن الوسائل لازالة الصرج عن المواطنين ولتشجيع من لا يرغب بالتعامل مع البنوك خشية الفلثة الربوية على استثمار أمواله في المشاريع الائتمانية أن تشجع قيام البنوك الإسلامية على غير أساس الفائدة ، ولذا فقد صدر قانون البنك الإسلامي الأردني الذي يدخل الآن المراحل التنفيذية النهائية .

تنظيم العقبة :

بدأت لجنة تنظيم العقبة بوضع المخطط الشامل للمدينة وبعد اقراره نفذت عام ١٩٦٦ المنطقة السكنية الأولى من ٢٥٩ منزلا و١٥٨ محلا تجاريا على أرض تبطل الخزينة الجزء الأكبر منها وعند عرض هذه المنازل والمحال التجارية على أهالي العقبة بأسعار زهيدة لم يقوموا إلا بشراء ٨٥ منزلا و٥٩ محلا تجاريا على الرغم من تسهيلات الدفع ولذا بيعت للأغنياء الآخرين في الشراء .

طرحت اللجنة عام ١٩٧٠ للبيع المنطقة التجارية الثالثة والمنطقة السكنية الرابعة وأعطيت أولوية الشراء لأهالي العقبة مع تخفيض ٢٠٪ من قيمة الأرض وكانت نسبة المتقدمين منهم للشراء ٣٠٪ فقط .

في عام ١٩٧٤ تم تنظيم المنطقة التجارية الثانية وهدم المباني القديمة وتسوية الأرض تهيئاً لبيعها بسعر ٥ آلاف دينار للدوام الواحد على الشوارع الرئيسية و٤ آلاف دينار على الشوارع الفرعية ولقد أوقفت عملية البيع بسبب الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار وتوقف العمل في مشاريع الخدمات بسبب عدم توفر المال اللازم .

أعيد تنشيط لجنة التنظيم في نهاية عام ١٩٧٧ وتم وضع خطة لتطوير المدينة خلال عامين بما في ذلك إنشاء المناطق التجارية والحرفية والصناعية والسكنية لذوي الدخل المحدود والمرافق العامة والمقبرة والمسح وحفظ الموائمي والمدينة الرياضية وتطوير شاطئ النخيل والمراسر التجارية وحدائق الأطفال والملاجيء .

وعند مباشرة تنفيذ هذه الخطة ارتفعت تكاليف إنشاء المرافق العامة فاعيد النظر بسعر الأراضي ليغطي بثمنها كلفة المرافق والخدمات ، وتقرر السعر بـ ١٢ ألف دينار للدوام على الشوارع الرئيسية و٨ آلاف دينار على الشوارع الفرعية وقد بيعت المنطقة التجارية الثانية بأكملها لأهالي العقبة الأصليين مع تخفيض بنسبة ٢٠٪ كما تبين بعد طرح عطاء المرافق العامة أن المبلغ المحصل من إثبات القطع يقل عن قيمة العطاء بمبلغ ٩١ ألف دينار .

وبموجب الخطة بوشر بإنشاء المرافق العامة للمدينة بكلفة ٦٧١ ألف دينار . وأرجو أن أشير هنا إلى أن لجنة التنظيم لا تقوم بتحويل أي عائلة أو هدم أي بيت قبل تأمين سكن ملائم لصاحبه أما الاستهلاك والتعويض فتتدره لجنة مؤلفة من مندوب من دائرة الأراضي والمساحة ومندوب عن لجنة التنظيم ومندوب من الأهالي يعينه المجلس البلدي .

الإدارة المحلية :

أن الحكومة تؤمن بالإدارة اللامركزية لوئسى للحكومة في المركز القيام بمهمة التخطيط والتنسيق والمرافقة تاركة للأجهزة الإدارية في المحافظات تنفيذ هذه الخطط ، ولذا كان الحكومة

ثالثا : اللجنة القانونية :

وتجتمع مرتين في الأسبوع وذلك من أجل النظر في مشاريع القوانين والأنظمة قبل عرضها على مجلس الوزراء ، ويشترك في هذه اللجنة الوزير المختص وديوان التشريع .

رابعا : لجنة السلامة العامة :

وتجتمع مرة في الشهر أو كلما اقتضت الضرورة لتنسيق الجهود والفعاليات بين مختلف الوزارات والمؤسسات العامة لمعالجة كل ما يتعلق بسلامة البيئة من التلوث والنظافة العامة وصيانة مصادر مياه الشرب وكل ما له صلة بالحوادث والسلامة العامة .

خامسا : لجنة الشؤون الخارجية :

ويرأسها رئيس الوزراء وتجتمع مرة في الأسبوع أو كلما اقتضت الضرورة وذلك من أجل مناقشة مسائل السياسة الخارجية تهيئاً لوضع القرارات المناسبة بشأنها .

سادسا : لجنة تحديث الإدارة :

وتجتمع مرة في الأسبوع للنظر في التشريعات الإدارية بغية تحديثها تبسيطا للإجراءات وإزالة التعقيدات وتخفيفا للروتين .

الفساد والرشوة :

أن الحكومة تعمل جاهدة على أن توفر للجهاز الإداري أحسن الظروف وأن توفر فيه أفضل الكفاءات وأهمها ، وهي في دعائها لهذا الجهاز تعمل أيضا على كبح كل الظواهر الدخيلة على امرتنا الأردنية من فساد أو سوء استغلال ورفسوة ، كما تعمل بكل ما أوتينا من قوة على استئصالها من جذورها بالضرب على أيدي

تعد حاليا مشروعا لقانون الإدارة المحلية يعطي للحاكم الإداري سلطة الإشراف على أجهزة التنفيذ الميدانية يعاونه في ذلك مجلس محلي يمثل الأجهزة الرسمية والمواطنين ، وأن يكون للمحافظة ميزانية مستقلة لمشاريعها كجزء من الميزانية العامة للدولة .

التنسيق بين الأجهزة :

لقد أثار أحد الأعضاء موضوع التنسيق بين الوزارات والأجهزة وأن تقارير الوزارات خلقت مما يشير إلى ميكانيكية التنسيق بينها .

أنني أذكر مثل هذه الملاحظة لما تنطوي عليه من استيعاب عميق لمفهوم العمل المخطط الناجح لاود أن أوضح أن هذه الحكومة أدركت أهمية التنسيق بين الوزارات والأجهزة ذات العلاقة بجمال معين من أجل تحقيق أداء أفضل ونتائج أسرع فجلت إلى تشكيل لجان وزارية تجتمع بانتظام وتدرس المواد المدرجة على جدول أعمالها لاتخاذ القرارات المناسبة ولتابعة تنفيذها وتقديم نتائجها . أما هذه اللجان فهي :

أولا : لجنة الفنية وتجتمع مرة في الأسبوع لمناقشة جميع المشاريع التنموية من حيث تمويلها وتنفيذها ووضع الحلول المناسبة لما يعترضها من مشكلات ومموقات .

ثانيا : اللجنة العليا لشؤون الأرض المحتلة : وتجتمع كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك من أجل دراسة ومناقشة تطورات الوضع في الأراضي المحتلة ووضع الحلول المناسبة لما ينشأ من احتياجات ومشكلات سواء من الناحية الإدارية أو التخطيطية أو الدعم .

في هذه المناسبة الاستاذ عبد الله الريماوي أثار نقطة أنها لم ترد في البيان السابق حول موضوع الضفة الغربية أقول بأن التعامل في موضوع الضفة الغربية كما هو التعامل في أي محافظة من محافظات الضفة الشرقية سواء بخصوص البلديات أو الجمعيات التعاونية أو في موضوع المدارس أو في الكهرباء أو المياه ، أو غير ذلك من الخدمات وبالعكس ، عندما أتاني وفد من أربد يطلب حل مشكلة الكهرباء في المسام الماضي كنا مخصصين لحل مشاكل الكهرباء في بعض مناطق الضفة الغربية ، وفكرت لهم أن محافظات الضفة الغربية لأنها تحت الاحتلال تعطي أولوية على محافظات الضفة الشرقية . لن نسبح في هذه المناسبة لأي تدخل يتنص من الشرعية الأردنية في الضفة الغربية لأنه لا يديل لهذه الشرعية إلا شرعية العدو ، ومن هذا المنطلق أيضا عندما أتانا وفد من الجامعة العربية لوضع صندوق الدم في الضفة الغربية قلنا بوضع صندوق الدعم تحت إشراف الأردن ولا نقبل بديلا عن ذلك لأننا لن نساعدهم ، لأن الضفة الغربية ، هناك شرعية ، والشرعية هي الشيء الوحيد الذي بقي للامة العربية في الضفة الغربية .

العائدين بفتح هذا البلد ورواسخ تقاليده وليس يكون هناك عابث لا يطأه القانون ، ولا يمسد لا تصل اليه ايدي العدالة ، متعاونين بذلك معكم ومع كل مجلس وشريف اذنرى في هذا التمساون امضى سلاح لمكافحة الانحراف وازالة نتائجه .

مجال القضاء :

اشار عدد من السادة المحترمين من اعضاء هذا المجلس الكريم الى القضاء ، وتحدثوا منه بروح الضيرة عليه ، وباسلوب يعبر عن حرصهم على توفير جميع الاسباب والوسائل التي تمكن السلطة القضائية من القيام بمهامها ومسؤولياتها الكبيرة والدينية .

وبالرغم من الصيغ العالمة التي تحدث بها السادة الاعضاء عن القضاء ، فانه يمكن القول ان ملاحظاتهم حوله تندرج تحت العناوين الرئيسيين التاليين :

الاول : استقلال القضاء .

الثاني : الطلبات المتعلقة بالقضاء والقضاء

اولا : استقلال القضاء :

القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . وان المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها . هذا ما نص عليه الدستور في مادتيه ٩٧ و ١٠٠ واكدته المادة ٣ من قانون استقلال القضاء وقد بقيت تلك الاحكام راسخة رسوخ الطيود .

ومن ذلك المنطلق الدستوري والقانوني لاستقلال القضاء ، فانه لا يجوز بأي حال من الاحوال ممارسة اي اجراء او تصرف مع القضاة من اي جهة من الجهات من شأنه التأثير على عملهم القضائي بصورة مباشرة او غير مباشرة . ولقد كانت الحكومة — ولا زالت — حريصة كل الحرص على مراعاة ذلك الاستقلال واحترامه ، والبتت ذلك على اوسع الحدود والامكان .

وبما ان استقلال القضاء والقضاة هو مبدأ دستوري وقانوني وعقدي قبل كل شيء ، ويجب

الاخذ به وتطبيقه على ذلك الاساس الكريم ، فان الحكومة ترى انها حافظت على احترامها وتقديرها لذلك المبدأ وعلى ذلك المستوى ، فلم تحاول يوما التدخل في اعمال السلطة القضائية والعمل القضائي او التأثير عليهما بأية صورة من الصور ، فخلدت احكامه بدون تردد وبكل امانة واخلاص ، واعادت للمجلس القضائي صلاحية احالة القضاء على التقاعد ، وتعيين اي شخص في الوظائف القضائية اذا وجده كفوءا دون مراعاة لاحكام نظام الخدمة المدنية ، وفي الدرجة التي يراها المجلس مناسبة .

وكذلك فان المجلس القضائي — وكما كان دائما — يتولى جميع الصلاحيات المتعلقة بترقيع القضاة ونقلهم ومنحهم الزيادات السنوية والمعلوات وتقدير كفاءاتهم وشروط استحقاقهم لها واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم ، والموافقة المسبقة على انتدابهم واعارتهم ، وهو يمارس تلك الصلاحيات كاملة دون اي تدخل من اي جهة .

اما فيما يتعلق باناطة صلاحية النظر والفصل في بعض المواد بجهات اخرى غير المحاكم او بتخصيص بعض القرارات الادارية من الطعون القضائية فانها في الواقع من الامور التي لا تتعلق ببدا استقلال القضاء ، وانما تتعلق بحدود الاختصاص القضائي ، ومن المعروف ان الدستور ترك تحديد ذلك الاختصاص للقانون . هذا مع العلم ان تحديد الاختصاص القضائي انما تفرضه ظروف ومتغيرات المصلحة العامة ، ولا يتم دونها اسباب موجبة تبرزه .

ستقوم الحكومة بالتشاور مع المجلس حول تخصيص قرارات الاحالة على التقاعد للموظفين .

والملاحظة الاخيرة التي اثيرت حول موضوع استقلال القضاء تتعلق بشرط التنسيب المسبق لوزير العدل لتعيين اي شخص في وظيفة قضائية ويمكن القول بشأن هذا التنسيب انه لا يسر مبدا استقلال القضاء ، اذ انه اجراء اداري ، يتم ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وفي مقدمتها ان يكون الشخص السذي جرى تنسيبه قد اجتاز المسابقة القضائية التي

تشرف عليها لجنة من كبار القضاة وان يتناول التنسيب اكثر من شخص واحد للوظيفة القضائية الواحدة كلما امكن ذلك ليختار المجلس القضائي واحد منهم ، وله ان لا يوافق على تعيين اي منهم اذا تبين له انهم لا يتمتعون حسب تقديره بالكفاءات التي تؤهلهم للوظيفة القضائية .

ثانيا : الطلبات المتعلقة بالقضاء والقضاة :

لقد عملت الحكومة على بذل ما امكنتها من جهد لرفع مستوى القضاء وتحسين اوضاع القضاء وذلك في حدود الامكانيات المتوفرة لديها .

وبما ان المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القضاء في الوقت الراهن تكمن في توفير الاعداد الكافية من القضاة من ذوي الكفاءات العلمية والخبرات الواسعة فقد تم تعديل قانون استقلال القضاء مؤخرا لاجذاب مثل تلك الكفاءات ، ولا سيما من اوساط المحامين . فمن في التعديل على اعتبار نصف المدة التي عمل فيها المحامي في ممارسة المحاماة مقبولة للتقاعد ، ويسري هذا الحكم على القضاة العاملين والذين سبق لهم ومارسوا المحاماة قبل تعيينهم بالاضافة الى ان مدة ممارسة المحاماة قبل التعيين في القضاء اعتبرت بأكملها وكأنها خدمة قضائية لفائيات حساب المعلوات الفنية وعلاوات الاختصاص التي يستحقها القاضي .

واما فيما يتعلق باصول المحاكمات وتشكيل المحاكم فانها عدلت اكثر من مرة لمواجهة الصعوبات التي تواجهها المحاكم والمتقاضون والحكومة على استعداد لدراسة المزيد من التعديلات اذا قدمت لها بصورة محددة ومدروسة ولها ما يحقق فوائد حقيقية ومصالح عامة بلهوسة

واما التفتيش القضائي فيشرف عليه قضاة مؤهلون يعينهم المجلس القضائي ويقتصر دور وزارة العدل على متابعة هذه التقارير .

واما الطلب المتعلق بتوزيع المحاكم على الاحياء ، اي انشاء المحاكم في المناطق المختلفة في المدن المأهولة ذات الكثافة السكانية ، وهو في الواقع اقتراح عملي ووارد ، ولكنه في الوقت

نفسه معقد ويتطلب اجراءات قانونية لا بد معها من ادخال تعديلات معينة على توانين الاصول وتشكيل المحاكم ، وستعمل الحكومة على دراسته وفي الوقت نفسه فانها تتوقع من المهتمين بالقضاء والعدالة والقانون التقدم بدراساتهم وتوصياتهم بهذا الشأن ليكون عوناً للحكومة في مهمتها .

يضاف الى ذلك كله ان وزارة العدل رصدت في موازنتها الحالية مبلغا لا بأس به للبعثات العلمية ، وستعمل الوزارة في العام الدراسي الجامعي القادم على ايجاد عدد مناسب من القضاة في بعثات علمية للتخصص في الميادين المختلفة في القانون ، وستستمر هذه العملية في المستقبل لتساهم في رفع كفاءة القضاة بصورة فعالة .

واما فيما يخص بالقضاة ، ويرفع مستواهم المادي ، وتوفر اسباب المعيش الكريم والاطمئنان النفسي لهم ، وايجاد المناخ المناسب من حولهم للعمل القضائي فان الحكومة قد عملت على ذلك ايضا عندما خصتهم بالمعلوات الفنية وعلاوات الاختصاص الجزية مما ساعد بكل تأكيد على تحقيق تلك الاهداف بصورة ملموسة لا جدال فيها .

واخيرا ، فان الحكومة مع الجميع على العناية بالعدالة ، وفي احترام استقلال القضاء وفي تقدير الوظيفة القضائية ، وترك القائمين عليها يؤدون رسالتها النبيلة باستقلالية لا يحكمهم فيها الا القانون وبوزار من ضمائرهم الحية وبما يتحلون به من اخلاق حميدة وكفاءات ومواهب رفيعة .

مجال الحريات العامة :

ايها الاخوة الاعضاء .

لقد تناول عدد من السادة اعضاء المجلس قضية الحريات العامة . البعض اكتفى بلخص هذا الموضوع بشكل عام والبعض الاخر ناقشه دراسة وتحليلا من جوانبه الدستورية والقانونية والواقعية . ان اشارة هذا الموضوع من قبل مجلسكم الموقر انها يدل على حرصكم الاكيد

على تكامل الصورة الديمقراطية والدستورية في بلدنا كما جاء امتدادا طبيعيا وتجاوبا مخلصا لما طرحته في بيان الحكومة عن سياستها الداخلية حينما بينت كيف ان الظروف الخارجية الضاغطة لم ترك لنا الحرية الكليّة في رسم الطريق التي تتفق مع قناعاتنا واعربت عن تطلعاتنا جميعا الى ظروف افضل ومناخ اكثر ملائمة لوضع هذه القناعات الاصيلية موضع التنفيذ مؤملا في ان يكون مجلسكم منطلقا نحو استكمال الخطوات التي نرجوها لبلدنا مؤكدا استعداد الحكومة للتعاون معكم على ارساء التقاليد الديمقراطية السليمة التي ننشدها .

ان الدستورية في بلدنا هي العماد الاول لوجودنا ولرسم مسارنا واذا كان لنا ان نفخر بشيء فان الدستورية تأتي في مقدمة ما نعتز به في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك لقدرتها الرائعة على الثبات بقوة وشموخ في خضم الهزات التي تعرضت لها المنطقة عبر ربع القرن الماضي. لقد حرص الحكم في الاردن حتى في احلك الظروف التي مر بها على ان يحافظ على الدستورية نقيصة ناصسة ولعل الشرعية الدستورية كانت وما زالت مصدر عماد بقائنا ونهاسكتنا كما كانت وما زالت مصدر اطمئناننا على حاضرنا ومستقبلنا .

لقد قسم بعض السادة الاعضاء قضية الحريات العامة الى مجالين اثنين :

اولهما : حرية الاجتماعات وتاليف الجمعيات والاحزاب السياسية .

وثانيهما : حرية الصحافة .

ان الاصل في نظرتنا للحريات العامة كما ذكرت في بيان الحكومة ان المواطن شريك اساسي في توجيه مسيرة الوطن وان من حقه بل من واجبه ان ينشغل بقضايا الوطن والتوعية وان يبدي رايه فيها طالما كان هذا الراي نابعا من ضميره هادئا لمصلحة وطنه . ان الشورى التي يعتز بها تراثنا أصبحت شعارا متميزا لهذا البلد وقد ترسخت عبر السنين بالتجربة والممارسة كما نمت وازدهرت بخالها حرية التعبير المسؤولة في اطار الدستورية والشرعية حتى ليكن لنا القول

بنفخ واعتزاز بان المواطن الاردني قد صاغ لنفسه دريا خاصا للتعبير عن نفسه ونقل هموم واهتمامات تومه غايوباب المسؤولين على كافة المستويات مشرعة امام المواطنين والمنتديات والتعاليات والجمعيات والمجالس البلدية المنتخبة واللقاءات المتعددة يمارس فيها النقد كما ترع التطلعات والشكاوى ولم يحدث ان اوخذ انسان على نقد بناء وجهه للحكومة او لمارستها سواء على مستوى النقد الخاص لجهة حكومية ام النقد العام لنهج الحكومة وتصرفاتها . وفي اي لقاء يتم بين المسؤولين والمواطنين يسبح المسؤول الكثير من الاستفسارات والاستيضاحات واحيانا الاشاعات والتجريحات ويورد عليها بالحوار الهادي وبالقلب المفتوح دون ان يكون النقاش سببا في اضعاف عرى المودة بين المسؤولين والمسؤول .

ان مجلسكم الموقر الذي اتشرف بالوقوف امامه اليوم بالاضافة الى مهمته النبيلة التي نص عليها القانون هو صيغة متقدمة ومنظمة للحوار المسؤول الذي اصبح احد سمات الحكم في بلدنا بل هو منبر واعد من منابر حرية التعبير والبناء ان يشكل المنطلق نحو افاق ممارسات سياسية تسهم في اكتمال الصورة الديمقراطية التي نحرص جميعا على المحافظة عليها وتطويرها على اساس الدستورية والشرعية .

ان مناقشتكم لقضية الحريات العامة من زاوية الواقعية بالاضافة الى الدستورية عكست الروح المسؤولة التي تناولتم بها هذا الموضوع واني لاتفق تالما مع ما اكده احد زملائكم من ان الشللية والاحزاب السرية المحظورة تفسد الحياة السياسية والاقتصادية ، اذ ان نفس هذه النظرة لواقعية التي ادت به الى هذا الاستنتاج هي التي تجعلنا نأخذ الامور بحذر وتؤده كيلا تقع في نفس مهاوي الماضي التي تعلمنا منها جميعا الكثير .

— ويكني ان ننذكر تلك التجربة المرة حينما تحولت الاحزاب الى محاول هدم باستجائهم سياسيتها من الخارج وبارتباطاتها الوثيقة بعوام كان تشغلها الشاغل تنفيذية النزاعات العربية

فترات متقطعة وهم متلبسون بجرائم امينة كان يقصد منها الاخلال بأمن البلد واستقراره واشاعة الفوضى في ربوعه وبعبارة اخرى تهديد كياننا الوطني .

ان مثل هذه الجرائم التي يعتقل بعض الناس بسببها لو وقعت في أي بلد آخر لطارت رؤوس مرتكبيها من اكتافهم كما قال احد السادة من اعضاء المجلس ، ويكتفي فخرا ان القضاة السياسية التي تمس كياننا الوطني وامتنا الداخلي لم تصل عندنا في يوم من الايام الى مراتب الدونية السياسية التي تعرضون عنها الكثير الكثير .

واذا كنا قد امتنعنا حتى الان عن اعلان قضاياء المعتقلين فما هو الا نتيجة حرصنا الاكيد على التضامن العربي والعلاقات القائمة بيننا وبين عدد من الدول الشقيقة علما بان عدد المعتقلين في الاردن هذا اليوم لا يتجاوز الخمسة والاربعين شخصا ليس بينهم معتقل سياسي واحد اذ ان جميعهم قد قبلوا بارتكاب اعمال تبس امن واستقرار وكيان هذا البلد وتتراوح جرائمهم حجب ونوما بين محاولات استخدام اسلحة متطورة لضرب شخصيات الدولة القياسية ومؤسساتها الى محاولة تهريب الاسلحة من باب التآمر المسلح على كيان البلد وامنه . ومع كل ذلك فان هؤلاء المعتقلين اما ان يحالوا الى المحاكم او يخلو سبيلهم بعد استكمال اجراءات التحقيق معهم .

نعم ايها السادة ، في الاردن هذا اليوم خمسة واربعون معتقلا ليس بينهم معتقل سياسي واحد في وقت تسمعون فيه عن الاف من المعتقلين يفرج عنهم في بلدان اخرى لم يسبق ان سمعنا عنهم لولا الاعلان عن قرار الافراج . واذا كان هذا هو عدد المخلو سبيلهم فان المخفي اعظم .

اما فيما يتعلق بحرية الصحافة ، فقد تحدث عدد من السادة اعضاء المجلس عنها دون ان يوضحوا على وجه التحديد ما يكفل الصحافة او يحرر حريةها .

والتي تدخل في السياسة الداخلية للاقطار الاخرى عن طريق التآمر وسيطرة افكار واتجاهات كانت ابعد ما تكون ليس فقط عن الواقع بل ايضا من المصالح الحقيقية والطموحات المشروعة لشعبنا وكذلك بهيمنة الاهواء والطموحات الشخصية على سياسة تلك التجمعات مما ادى الى مناسبات ومهارات بين بعضها البعض كانت تصل احيانا حد التشابك الدموي في الشوارع .

ولنتذكر كيف افضى ذلك كله الى زعزعة الاستقرار والثقة بحاضر البلد ومستقبله وانعكاس ذلك على حركة التنمية والتطوير تعثرا وصل حد الركود . وحينما صوبت الامور وازيلت اسباب الفوضى السياسية عاد الاستقرار وعادت معه الحركة الطبيعية الناجحة للمجتمع بكله لينعم ثانية بالهدوء والثقة والطمأنينة والامل بالمستقبل وحقق الاردن تقدما بارزا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ليصبح ليس فقط مثارا اعجاب العالم بل وليستشهد بتجربته الناجحة كنموذج حيي للدول النامية في سائر ارجاء المعمورة تلك التجربة التي جنيها ثمارها اليوم تعليميا وخدمات وانتاجا وارتفاعا ملحوظا في مستوى المعيشة والتطور نحو الامسن .

ونحن لم نتعلم فقط من تجربتنا بل تعلمنا ايضا من تجارب الاخرين الذين دمروا الشرعية وهتكوا مبادئ الديمقراطية وعرضوا بلدانهم لهزات متوالية على حساب تقدم بلدانهم واستقرارها وطمأنينة شعوبهم وامنها ، ولا اظنكم بحرصكم على الامن والاستقرار في بلدكم وبوعيتكم على ما يجري ويكن ان يجري بيننا ومن حولنا الا توافقوني على ضرورة توخي التؤدة وتلمس الجذر في اي مسمى يمكن ان نبذله نحو بنسب اي تنظيم سياسي .

— اما في موضوع المعتقلين ، فلو ان اؤكد لكم بان الاعتقال حينما يحدث انما يتم وفق احكام القانون ولاسباب موجبة تتعلق بنزاهي الامسن الجسدية . لقد تم اعتقال عدد من الناس فسي

★ لا أعرف اذا كان الأستاذ محمود والاستاذ جيمع يطلعوا اذا تعبوا (ضحك)

ويبدو ان البعض قد اثار موضوع حرية الصحافة وفي ذهنه المادة ٢٣ من قانون المطبوعات

ان الحكومة تؤمن بحرية الصحافة، وتمتد ان الصحافة حرة بكل ما لهذه الكلمة من معنى في إطار القانون .

ونحن حينها نتحدث عن الصحافة في الاردن علينا ان نتذكر اننا نتحدث عن صحافة وطنية فصالحاتنا التي حققت تقدماً بارزاً على الصعيدين الفني والمهني تكنت في نفس الوقت والى حد بعيد من المحافظة على شخصيتها الوطنية والتزامها الوطني الامر الذي حدا بالحكومة الى الامتناع عن ممارسة اي رقابة مسبقة عليها تازكة امر توجيهها لرؤساء التحرير الذين يتمتعون بقدر كبير من المعرفة والاطلاع بحكم ثقافتهم الشخصية وبحكم ان ابواب المسؤولين على مستوى متخذي القرار مفتوحة امامهم ليناقشوا ويسالوا ويعملوا .

ان صحيفة تقود جلالته المغفور لها الملكة علياء الى اتصى الجنوب لمابعة قضية نشرتها تلك الصحيفة وتؤدي بالتالي بحياتها وحيات وزير وطبيب وطيار امر ان دل على شيء فانها يدل على مدى احترام الدولة لصحافتها وتجاوبها معها .

جميعكم ايها السادة تقرأون الصحف اليومية ولا بد انكم تطلعون على ما تنشره من انتقاد للحكومة ومن استجواب للمسؤولين الذين لا يتقاعسون عن الرد على ما ينشر احياناً اخرى .

انني لا اريد ان اسوق الامثلة (وهي كثيرة) على ما تنشره الصحافة كدلالة على حريتها وحياتي ان اذكر كيف انها في الاسبوع الماضي نشرت بالمناشيت العريضة ما جاء على لسان بعض السادة اعضاء المجلس من مطالبة باستقلال القضاء مخافة جزءاً منها قيل وبغلة جزءاً اخر ومشوكة بذلك جوهز وروح الذي قيل في هذا الشأن كما لو كان الامر مسلماً به في وقت تطلعون فيه جميعاً ما هو القضاء الاردني ومدى اعتزازنا باستقلاله حتى في اهلك الظروف التي مرت على البلد ، كما انكم لا بد مدركون انعكاسات مثل

هذا النشر على سبعة بلدنا وصورته في الخارج، ومع ذلك لم تنال اي صحيفة عما فعلت ايماننا منا بحرية نشر ما يعبر عنه بحرية في مجلسكم الكريم .

قال احد زملائكم وهو رئيس تحرير احدي الصحف في كلمته ان بعض الصحف التي كانت تطبع ٣٠٠٠ نسخة تطورت لطبع اليوم اكثر من خمسة وثلاثين الفا . وان رسالتها زاد من ٢٥ الف دينار الى ربع مليون دينار . ان التفسير لهذا التطور الايجابي لا يمكن ان يتعد عن حقيقة اثر حرية الصحافة على اتساع توزيعها وتطورها . ان صحفاً بكثرة لا يمكن ان تتطور بهذه السرعة ولا بهذا الحجم . والا كيف يمكن ان نفسر ان صحفاً توزع في بعض الدول العربية اكثر مما توزع صحف تلك البلدان . ان حرية الصحافة هي التي اعطت لصحافتنا ميزة على زميلاتها في الدول العربية وهي التي منحناها الفنى وتنوع المادة وعمق المضمون . وليس سرا اذا قلت ان ما تنشره صحفنا احياناً من تعليقات وتحليلات لا تختلف عن خط سياستنا الخارجية فقط وتسبب لنا ارباكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة . بل ان بعضها في غياب الرقابة الذاتية احياناً سبق لها وان نشرت مواد مختلفة من شأنها ان تخلق وتجيء اجواء نفسية وتزرع توجهات اجتماعية وسياسية مناقضة للهاديء والقناعات التي تقوم عليها سياسة البلد وتحفظ لنا شخصيتها وتؤمن سلامة مسيرتنا ولا اريد ان اعيد للذاكرة نماذج على ذلك من تاريخنا القريب والبعيد ويكي ان اذكر بما اسهمت فيه بعض الصحف التي كانت تصدر عام ١٩٧٠ من تحرير لوضع الداخلي حينها ساهرت تيارات سياسية سيطرت على الاجواء العامة نتيجة الارهاب الفكري والمادي .

اثر الاخوة الاعضاء المادة (٢٣) من قانون المطبوعات والنشر التي تمنحني لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير الاعلام الحق في الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيلها مدة لا تقل من اسبوع او بغرامة يقررها رئيس الوزراء لا تزيد على خمسمائة دينار في حال نشر

المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماساً بالصلحة العامة او بالاسس الدستورية للملكة.

كلنا وبدون شك متفقون على اهمية الاستقرار والامن لهذا البلد من اجل نموه وازدهاره ورخاء شعبه وتزيد قناعتنا في ذلك حيننا نتذكر وضعنا الجغرافي السياسي وما تمر به المنطقة من ظروف وتطورات ، بل ويتعزز ايماننا حيننا نتذكر ماذا حل بالبلد حيننا غاب الامن عن شعبه وانحسر الاستقرار عن ربوعه .

ان تجربتنا مع الامن والاستقرار تجربة غنية والدرس الذي تعلمناه من غيابهما درس تأس لن ننساه . وعليه فان تمسكنا بهما كدعابة لبغتنا وحياتنا وتطورنا امر غير قابل للمناقشة او التأويل او الاجتهاد ، هذا حقنا وحق ابنائنا ووطننا وابتنا مستقبل اجيالنا علينا ، وهو حق لا يسلم احد منا عليه ولا يتهاون في حمايته .

ومن هذا المفهوم ننظر الحكومة الى المادة ٢٣ من قانون المطبوعات والنشر اذ كيف يمكن ان نسحب لائسنا والحالة هذه باخضاع قضايا تمس امننا الوطني او الاسس الدستورية لملكنا لاجتهادات او تأويلات تقرب او تبعد من الحقيقة وفق نصوص تد تثير من التقلبات والاستنتاجات ما قد يسهم في تميع الوضع الداخلي ويزيد من خطر التفتت على كياننا الوطني .

تعلون جيداً ان عدداً من الصحف العربية لها ارتباطات بحكومات غير حكوماتها الوطنية ومع ذلك تتجنب الحكومات الوطنية احالة مثل هذه الصحف على القضاء لتلكها من صعوبة بل ومن استحالة اثبات ادعائها .

ان الصورة تصبح اكثر وضوحاً اذا ما تفكرنا ان الصحف بشكل عام تتعامل مع الخبر او مع التعليق او التحليل السياسي . بالنسبة للخبر يسهل الامر نوعاً ما في العمل في مدى منه بالصلحة العامة للدولة او تهديده للكيان الوطني اما بالنسبة للتحليل او التعليق او الخاطرة فالامر لا يرى في حادث معين بقدر ما يرى في خط

متنام لاتجاه معين الامر الذي يجعل تحديد مدى ترديد ما ينشر للكيان الوطني امراً شبه مستحيل لان مثل هذا الاتجاه يتطور نتيجة مترسبات صغيرة تتراكم عبر الايام فيصعب تحديد الواحد منها في حينها ، وحينها تصبح اتجاهها ربما تكون الامور قد وصلت حدا لا مجال فيه حتى لنسجم او استدراك .

ومع ذلك ليسمح لي مجلسكم الكريم ان اعلن انه في عهد هذه الحكومة التي اشرف برئاستها كنت حريصاً على الدوام ان اتعامل مع الصحافة الوطنية في بلدنا بكل التعاطف والاحترام في وقت تمت الحكومة فيه الصحافة ليس فقط بنسبة عالية من اخبار وكالة الانباء الاردنية وصورها بل وايضا بالسماح لعدد كبير من الموظفين بالقيام باعمال اضافية في هذه الصحف .

ولا ضير ان اذكر امام مجلسكم انه خلال السنتين اللتين تولت حكومتي خلالها شرف المسؤولية عطلت كل من جريدة الراي والدستور والاخبار مرة واحدة (عدالة في التعميل) .

— ضحك —

وغرمت كل من الراي والدستور مرة واحدة ايضاً . وكل ذلك كان لاسباب توجب العقوبة بالتعميل كان اما لنشر خبر يهدد الكيان الوطني بالنسبة للراي والدستور او لتشجيع تهريب رؤوس الاموال الاردنية للخارج بالنسبة للاخبار من خلال الاعلانات .

اما الصحفية التي اني ترخيصها فقد تم ذلك نتيجة ابحاثها باتصالات المسؤولين الاردنيين بالعمد في وقت كانت الحكومة فيه وبوجهات من جلالة الملك تدعو وتعمل جامدة من اجل وحدة العمل ووحدة الالتزام العربيين . وفي ابحاثها ذلك لم تتفكر فقط للسياسة القومية الصادقة التي يتبناها الاردن بل واساعت ايضاً الى جهد الملكة النبيل من اجل توحيد الصف العربي وشككت في سياستنا الوطنية وفي المسؤولين عن

هكذا من الأشهر

دولة الرئيس

ايها السيدات والسادة الاعضاء

ارجو ان اكون في بياني هذا قد اجبت على سائر التساؤلات والاستيضاحات والملاحظات التي ابدت في مناقشة بيان الحكومة عن سياستها الداخلية .

واني اذ اقدر لكم باسم الحكومة ، الروح المسؤولة التي جرت فيها المناقشات لاد ان اعرب من ارتياحي واطمئناني على مبادئ الشورى والديمقراطية والحوار التي ترسخت عبر السنين الطويلة من حياة شعبنا السياسية ، والتي اكدت نفسها من جديد في مجلسكم الموقر في بداية نشاطاته لدى مناقشته للقضايا المتعددة التي تهم مختلف قطاعات المواطنين .

ان الحكومة وهي تختم هذه المناقشات حول السياسة الداخلية لتود ان تؤكد بانها ستعاون بكل صدق واخلاص وامانة مع مجلسكم الكريم في سائر اقتراحاته البناءة المدروسة التي تطرح على الحكومة بالروح المسؤولة التي ميزت هذه المناقشات .

تنفيذها . والاهم من ذلك كما ثبت فيما بعد ان الصحيفة بنشرها الخبر المشار اليه قد جعلت من نفسها بوعي او بغير وعي اداة طيبة في ايدي سياسة خارجية لتعطية اتصالات كانت قد تبت بين مسؤولين عرب ومسؤولين اسرائيليين . والتعطيل والغاء الرخصة لم يتم الا بموجب القانون .

ومع ذلك اود ان اؤكد للسادة امضاء المجلس ان استعمال هذه المادة من قانون المطبوعات لا يمكن ان يخضع لنزوة طائشة او ميل عاطفي وذلك لوضوح مضمونها ولحرص الحكومة على التحقق من مدى انطباق نص المادة على الخبر موضع البحث . وبالنسبة لتعطيل الرأي والدستور والاخبار باهر من الحاكم العسكري وليس بموجب المادة ٢٣ .

وانطلاقا من ايماننا باهمية الصحافة الوطنية وخطورة المهمة الملقاة على عاتقها في بلد مثل بلدنا نعتقد ان وجود هذه المادة لا يشكل سيفا مسلطا على رقاب الصحافة كما قد يوحي به ظاهرها رقيقا وطنيا حيا يشحذ سيد الصحافة في الدفاع عن قضايا الوطن والامة .



سألا الله عز وجل ان يوفقنا جميعا في خدمة الامة والوطن والملك ، والله من وراء القصد .

دولة رئيس المجلس

ايها المجلس الكريم اود ان اتوجه اليكم بالشكر والتحية ومن خلالكم اتوجه لدولة الرئيس وحكومته ايضا بالشكر والتحية ، بعد الاستماع الى بيان دولة الرئيس الذي اوضح فيه سياسة حكومته الداخلية خطابا للنقاش الذي دام ستة اسابيع وهو ظاهرة فريدة وخيرة وطليبة ، والديمقراطية كما تعلمون والشورى طريق يبدأ ولا ينتهي وهو مسؤولية حوار وبالممارسة تتقدم وتطور ومن خلال هذا الحوار الطويل ، تكدت معالم وترسخت قناعات لم تختلف عليها ، قد نضج بالاسلوب والشكل ، ولكننا في الجوهر متفقون على رسالة هذا البلد ، ملتفون على نظام وكيان هذا البلد ، جنود لقيادة هذا البلد ، واذا كانت الحكومة قد قدمت بياناتها وتصوراتها وفي ختامها بيان دولة الرئيس ، والمجلس قد بدأ هذا الحوار ، اننا نسترشد بالمبادئ التي ترسخت في حياة هذا البلد لا نحيد عنها ايمانا برسائله وبقيادته وبكيانه وبنظامه وبمسوره الحضاري والسياسي في منطلقنا وفي جزء هام من امتنا ، واربع الجلسة ربع ساعة للاستراحة (وهنا رفعت الجلسة مدة ربع ساعة عداد المجلس بعدها للانعقاد) جدول الاعمال ...

دولة رئيس المجلس

ليكمل الامين العام جدول الاعمال

السيد الامين العام

٥ - انتخاب لجنة صياغة توصيات

المجلس حول المناقشات التي جرت لسياسة الحكومة الداخلية

دولة رئيس المجلس

الان ايماننا بند على جدول الاعمال مسجل من اجل انتخاب او اختيار لجنة صياغة توصيات

المجلس في ضوء ما جرى من حوار هل المجلس يرى ضرورة لهذه اللجنة

السيد سلمان القضاء

انا براني انه ما دام الحكومة قد ابرزت في جوابها مناقشة المجلس ، فتح باب المجال للجنة ، انا اقترح الاكتفاء بالنقاش ، واذا كان هناك رأي لاي من الاعضاء ان يتقدم به .

دولة رئيس المجلس

لا نستطيع فتح نقاش ، من يثني على رأي سلمان بك .

السيد شفيق الزوايدة

دولة الرئيس ، في الجلسات السابقة اتفقنا على تشكيل لجنة الى ما بعد ان يقدم الاعضاء ملاحظاتهم .

دولة رئيس المجلس

المجلس يتجه الى تشكيل لجنة من يومئذ على تشكيل اللجنة . عد يا عدنان بك .

السيد الامين العام

بعد الايدي المرفوعة

... سبعة عشر ، ...

دولة رئيس المجلس (مقاطعا)

بعد الله بك هل تريد الكلام ..

السيد عبد الله الريماوي

ارجو ان اوضح باختصار ان ما قاله المجلس ورد عليه الرئيس لا بد وان يتبلور في امر ما ، ذلك من طبيعة ومهمة المجلس ، بل من طبيعة مصلحة هذا التعامل ، عدم تشكيل لجنة تتولى صياغة ما يمكن ان يعتبر توصيات من المجلس لتوضع امام الحكومة بشكل توصيات ، امر يفرغ كل هذا النقاش من معناه وجدواه ، ولذلك فانني اناشد الاخوان ان نوافق على تشكيل لجنة مهمتها هي ان تميد دراسة ما تقدمت به الحكومة وبيان ردها وما قرره المجلس وان تكون مهمتها صياغة توصيات المجلس ومتابعة البحث عنه ، التصويت الذي طرح ، يمكن التصويت بالاسماء

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس

في ضوء النقاش وفي ضوء ما استمع اليه المجلس لا يفتنح عليه أن يعدل من شيء ، أطرح السؤال من جديد رغم أنه موجود على جدول الأعمال هل المجلس يرى ضرورة لهذه اللجنة وأرجو أن يتم التصويت برغم الأيدي .

السيد شفيق الزوايد

ليست مهمة اللجنة مناقشة الوزراء ، التوصية فقط سواء أخذوا بها أم لا ، كل ما هنالك أن يقدم تقرير يلخص فيه كل ما جرى .

دولة رئيس المجلس

الذي دعى إلى إعادة النظر أو طرح السؤال من جديد أن بعض الأعضاء بعد أن استمعوا وجدوا في بيان دولة الرئيس ما أجابهم على كل تساؤلاتهم واقتراحاتهم ، أما أن يرى المجلس الإصرار على تشكيل لجنة فهذا امر متروك للمجلس

السيد عبد الله الريماوي

في الواقع أنه إذا لم تتبلور مناقشات المجلس ويتم وضعها في توصيات تكون هذه المناقشات مرت كالم في كلام ، يجب أن تتبلور هذه المناقشات في توصيات والطريق الوحيد لبلورتها هي أن تؤلف لجنة تبلور ما قبيل في التوصيات ، والتوصيات تعرض على المجلس ليقرها كتوصيات ثم تقدم للحكومة . أما مناقشة على مدى أربعة أسابيع ومناقشة طويلة للحكومة لا تتبلور بتوصيات للمجلس هذا تنازل من المجلس عن مهمته .

دولة رئيس المجلس

شكرا . من يود الكلام

السيد محمود الشريف

الحقيقة ، عندما تحدث دولة الرئيس اليوم لم يتناول تغطية كل النقاط التي ذكرها الأعضاء في ردهم على بيان الحكومة أضيق إلى ذلك أن دولة الرئيس نفسه تطرق إلى بعض النقاط كقائمين المالكين والمستأجرين وقال دولة : أنا سنبعثناون على إجراء بعض الترميم في بابنا . إننا لا نستطيع الريماوي أنه يستحسن تشكيل لجنة تعيد النظر

في كل مادة فيه وتبلوره في اقتراحات محددة تعرض على المجلس للمناقشة ولو أنه لم يتناولها دولة رئيس الوزراء وأنها جدية بأن تمضي أيضا بالصيغة وتقدم للحكومة بتوصية أو بأخرى بينما ذلك يجعل المناقشة التي دارت خلال الأسابيع الماضية ذات جدوى ومضمون والا كل الكلام الذي في الجلسات الماضية طار في الهواء وليس له مميزات .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، من عنده كلام .

السيد سلمان القضاء

دولة الرئيس أنا أود أن أوضح واضيف نقطة على الاقتراح ، أنا ليس لي نية بوضع اقتراح . أولا - أن النقاش يفتح باب للنقاش أنا الذي أقوله أن دولة الرئيس غطي جميع النقاط . ثانيا - جميع كلمات الأخوة الأعضاء فيها تعتبر تواصي وأي حكومة هي تدرس هذه التواصي ولذلك أنا اقترح أن يكتفي المجلس الآن ببيان الحكومة كجواب ، أو أن يقول أنا اكتفيت بجواب الحكومة وإذا لم يكتفي المجلس بجواب الحكومة عندها يصار إلى تشكيل الذي يريده .

الدكتور جمال الشاعر

يا سيدي القضيي ليست اكتماء أو عدم اكتماء ، الحكومة تقدمت ببيان وتقارير ومناهج أعمالها ، ثم كل عضو من المجلس تقدم بمراسه الشخصية ، طبعا للحكومة أن تأخذ بأي رأي مقترح ، ولكن بعد أن استمعنا إلى بيان الحكومة الحقيقة هو كان نوع من الاستمرار بالدفاع عن وجهات نظرها وتصوراتها لختلف الأمور ويدانها ، نريد توصيات مقرررة بالتصويب ووضع صيغ محددة وعملية بصراحة توضع أمام الحكومة تمثل كل آراء المجلس ليس كل رأي شخصي لوحدته مثلا أن كثيرا من الآراء التي طرحت كانت تفتيات وتعملها الحكومة كما نعرفها نحن أيضا ونحن نريد صيغ عملية كان تكون برامج مطروحة أمام الحكومة ، الوزارة الفلانية مثلا ، لنا رأي آخر ، ولذلك يجب أن يمثل كل آراء المجلس ، ليس آراء شخص واحد ، وأنتي تؤكد أن عدم تأليف لجنة هو بالحقيقة المراجعية: قيمة الحوار الدائر بيننا وبين

لجنة للصياغة مطروحة على المجلس للتصويت عليه لانتنا نريد ترار بالكثيرة ، فمن يوافق على تشكيل هذه اللجنة ،

الجيبوع :

موانقسون .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، اقترح أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة (١٢) وأن يكون دولة رئيس المجلس هو رئيسا لهذه اللجنة .

دولة رئيس المجلس

وردتني اقتراحات متعددة في تشكيل هذه اللجنة بعضها يقول أن يكون الأساس لميها رؤوساء اللجان ثم يضاد اليهم عدد من أعضاء المجلس ، ما رأي المجلس بذلك .

السيد وصفي ميرا

أنا أرحش للجنة الاستاذ الدكتور اسحق الفرعان بالاضافة إلى رؤوساء اللجان .

دولة رئيس المجلس

هو رئيس لجنة ،

السيد وصفي ميرا

اسحق الفرعان ، طاهر حكيت وسلمان القضاء ، ثلاثة .

الدكتور موفق الفواز

دولة الرئيس ، وقف بعض الاعضاء وذكروا بعض الاسماء ، رجاء دولة الرئيس أن يقوم كل عضو بترشيح اسم عضو واحد ، ويثني عليه آخرون .

دولة رئيس المجلس

أرجو أن اميد المجلس ، بالذكير بأن رؤوساء اللجان انتخبوا من المجلس كل يمثل قطاع : القانوني والاقتصادي والمالي والشؤون الخارجية والخدمات والزراعية وهذا يسر على المجلس ، وأنتا توسعنا ليهم الاختصاص والاختيار فما رأي المجلس أن يكونوا هم الأساس ويضاف اليهم بعض الأعضاء ليصل مدداهم إلى عشرة ، لأنه بالحقيقة إذا كل عضو يرشح واحد ونصوت عليه عملية تطول . لما رأي الاخوان .

السيد وصفي ميرا

ما عدد اللجان ،

الحكومة ، نحن لا نتحاور كاشخاص ، نحن نتحاور بمجلس .

دولة رئيس الوزراء

الحكومة تد استمعت إلى كلمات جميع الاخوان ، فكان هنالك اقتراح في بداية الجلسة بأن تشكل لجنة لتحديد التواصي أثناء سير المناقشة ، ولكن اجلت هذه اللجنة إلى النهاية وفي الواقع الحكومة وجدت صعوبة في لسم جميع الاقتراحات من جميع الاخوان خلال الاسبوع ، في الواقع اللجان المشكلة كانت تصل الليل مع النهار لتستطيع أن تعرف ما هي الطلبات من كل عضو من الاخوان ، لأنه لم تكن هنالك لجنة في المجلس لتحديد هذه الطلبات يمكن من هذه الطريقة أنه الحكومة سهت منها بعض الأمور يعني الآن اذكر حاجة بسيطة جدا ، وهي نمر السيارات العمومية التي اثارها أكثر من عضو وعلى سبيل المثال ، مثلا اثار أحد الأعضاء اثار مشكلة التلفزيون لا يغطي منطقة الجنوب ووادي موسى ومنطقة القويوه ، لم تستطيع الصحيح اللجان الوزارية التي شكلت بأن تغطي كل نقطة من النقاط ، ليس هذا هو المهم الصحيح يمكن الاجابة عليها الآن . ولكن بالنسبة للهدف باعتقادي أن الحكومة تجد الفائدة لها بأن تصاغ هذه الشغلات والتوصيات وأن تقدم إليها ليكون هنالك تعامل أكثر وتشابك أكثر بين الحكومة والمجلس بهذه المواضيع ، فأرجو من المجلس أن يصيغ لهذه الحكومة توصيات تستطيع بالفعل أن تقرها هذه التوصيات وترد عليها ونعرف ماذا نستطيع أن نتجاوب معه ، يمكن في بعض النقاط مثلا قانون المالكين والمستأجرين هذا الموضوع يقول الآن قانون الاستملاك أيضا يجب أن يشكل لجنة خاصة له لإعادة النظر في قانون الاستملاك ، هناك مواضيع كثيرة في الواقع تركتها أنا الصحيح للمجلس لأجل أن الحكومة تأخذ بهذه التوصية وتفسر ليها ، ولم اعطي جميع النقاط في بياني ، أنا سنعمل كذا ونعمل كذا .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس ، في ضوء بيان دولة الرئيس والاقتراح الذي أبداه بعض الزملاء من المجلس ، أيضا موضوع صياغة وموضوع انتخاب

هكذا من الأشهر